www.al-nidaa.com

النداء

الجمعة 7 تموز 2017 - العدد 317

القانون الانتخابي...
ضرورة استمرار المواجهة

دار الفارابي

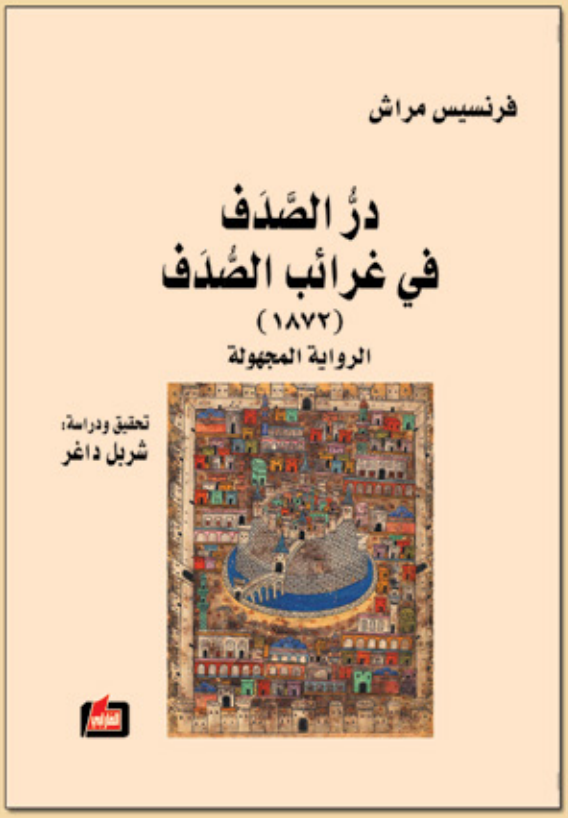

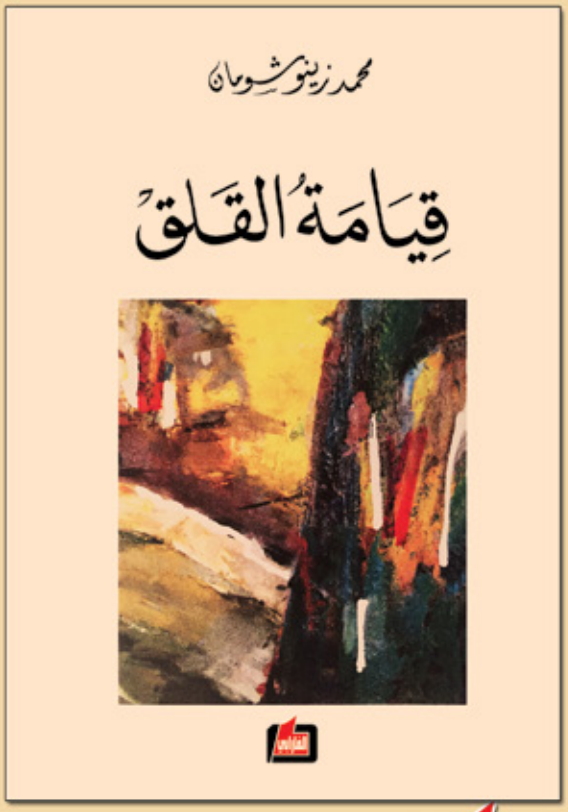

النداء

العدد 317 - الجمعة 7 تمّوز 2017

المدير المسؤول

ملحم أبو رزق

سكرتير تحرير تنفيذي

كاترين ضاهر

ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبي

المدير الفني

جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بيروت، وطى المصيطبة

شارع جبل العرب، مبنى إذاعة صوت الشعب

هاتف: 01/819014 - 01/311809

فاكس: 01/313605

ص.ب: 4744

الموقع الالكتروني

www.al-nidaa.com

البريد الالكتروني

annidaa@gmail.com

ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية

في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوي:

في لبنان: للأفراد 60 الف ليرة لبنانية،

للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة «النداء»

في 21 كانون الثاني 1959

أوّل الكلام

وتستمر المواجهة

لطالما اعتبرت القوى التغييرية في لبنان، أن المدخل لتغيير النظام هو قانون انتخابات يعتمد النسبية والدائرة الواحدة وخارج القيد الطائفي، وناضلت هذه القوى على مدى عشرات السنين لإقرار هذا القانون، وأصبحت هذه «الثلاثية» عنواناً للتغيير الديمقراطي في البلد.

إلاّ أنه بعد الحرب اللبنانية، وبالرغم من أن الدستور فرض إقرار قانون انتخابات يُحاكي طموح قوى التغيير، أمعنت السلطة الحاكمة في إنتاج قوانين انتخابية تهدف إلى التجديد لنفسها ونظامها، مما أدخلنا في حالة من الديكتاتورية المقنعة، فأصبح من شبه المستحيل تحقيق أي خرق في بنية هذا النظام، حيث أن القوانين أصبحت تُفصّل على قياس أركان السلطة - أصحاب الرقم القياسي بابتداع أقنعة التسلط.

أما اليوم وبعد تمديدين، أُقر قانون جديد للإنتخابات، يعتمد النسبية والقيد الطائفي وضمن 15 دائرة إنتخابية، مما يجعل هذا القانون مشابهاً لغيره من القوانين من حيث الجوهر؛ وبخاصة لجهة سعي قوى السلطة لإعادة التجديد لنفسها عبر استخدام سلطتها وإقرار قوانين تناسبها. فهذا إلى حد بعيد يعتبر أمر طبيعي في أنظمة فاشلة مثل النظام اللبناني.

إلاّ أنه من المهم ملاحظة أن هذا النظام وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، أقر نظاماً نسبياً وليس أكثرياً، وهذا يؤشر على الأزمة التي يتخبط فيها النظام اللبناني، وهنا يأتي دور قوى التغيير الديمقراطي، فبالرغم من كل مساوئ هذا القانون، إلاّ أن استكمال المعركة عبر خوض الانتخابات النيابية هو أمر ضروي، بالأخص بعد المواجهات النوعية التي خيضت منذ حراك إسقاط النظام الطائفي في 2011 وحتى اليوم، فكل هذه الحراكات والمواجهات تؤشر على مدى عمق أزمة النظام، فالانتخابات البلدية الأخيرة، وانتخابات نقابة مهندسي بيروت كمثالين يؤكدان على أن الشعب اللبناني يطمح للتغيير، وبأنه مستعد لخوض المعركة تلو الأخرى في وجه هذا النظام، وهذا يضع قوى التغيير الديمقراطي أمام مسؤولية وتحدٍ استثنائي.

إن بناء موازين قوى جديدة، من خلال إقامة أوسع تحالف شعبي مواجه لهذا النظام، على أساس برنامج انتخابي يطرح رؤية للبنان متقدم متطور ومتحرر، هو المهمة الأساسية اليوم، أولاً، للنضال لتغيير قانون الانتخابات، وثانياً، من أجل إقامة خرق في بنية هذا النظام وبالتالي المراكمة عليها في المحطات النضالية اللاحقة... وتستمر المواجهة.

القانون الانتخابي وضرورة استمرار المواجهة

كمال هاني

أكّدت أطياف واسعة من القوى والشخصيات الديمقراطية والمنظمات المجتمعية والنقابية على العديد من الجوانب السلبية في قانون الانتخابات الذي صدر بعد سنوات طويلة من مماطلة أطراف الحكم. وأهمّ هذه السلبيات:

- ترسيخ ميل القوى الحاكمة نحو مواصلة التفتيت الطائفي والمذهبي بخلاف ما كان أقرّه دستور الطائف قبل نحو أربعة عقود لجهة وجوب تجاوز الطائفية في العملية الإنتخابية، مع الإشارة إلى إحتمال إرتداء هذا الميل أبعاداً خارجية ترتبط بعملية التفتيت المنهجية التي ترعاها الإدارة الأميركية راهناً في غير بلد عربي؛
- تفصيل الدوائر الانتخابية، ضمّاً وفرزاً، على قياس التشكيلات السياسية والطائفية اللبنانية المهيمنة، «القديمة» منها والجديدة، على نحو ينسجم مع إعادة تنويع و«تثقيل» الحصص النسبية لكل من أطراف هذا النظام تبعا للتعديلات التي سجّلت في التوازنات بينها في الحقبة الأخيرة؛
- هندسة تطبيق الصوت التفضيلي بشكل تمييزي بين دوائر قائمة بذاتها يطبّق فيها هذا الصوت على كامل الدائرة واللوائح المشاركة (8 دوائر)، ودوائر مركّبة (7 دوائر) تتشكّل من عدد من الدوائر الصغرى، حيث يجري تطبيقه على مرشحي اللوائح في كل من هذه الدوائر الصغرى منفردة بدلاً من الدائرة بكاملها؛
- التفاوت الملحوظ في نسبة «الحاصل» إلى مجموع المقترعين في كل من الدوائر المعتمدة، بما يتراوح تبعا للدائرة بين نحو 7% و20% من مجموع عدد هؤلاء المقترعين، مع إرتباط هذا التفاوت بالحسابات الخاصة والتفصيلية للقوى المهيمنة، «القديمة» منها والجديدة، التي يسعى كل منها إلى تثقيل وزنه النسبي في علاقته بالدولة الطائفية.

وفي إختصار، إن النسبية التي لطالما كافحت القوى اليسارية والديمقراطية من أجل إقرارها - منذ إطلاق البرنامج المرحلي للحركة الوطنية في السبعينيات - قد جرى تجويفها من جوهرها المبدئي الإيجابي، وأسبغ على عدد كبير من مندرجاتها طابع طائفي أكثري. ومع ذلك، فإن قراءة تفصيلية وهادئة لحيثيات القانون تشير إلى إحتمال وجود عناصر وفرص جزئية كامنة يمكن النفاذ منها للحدّ من حجم الجنوح نحو إعادة إنتاج النظام الطائفي نفسه. ومن ضمن هذه العناصر التي قد لا تخلو من تحديات، يمكن التوقف عند الآتي:

- إن إعتماد القانون على شكل من النسبية – مع كل عوراته الراهنة – هو أمر غير مسبوق في الانتخابات النيابية منذ نشوء الدولة اللبنانية، وهذه ليست مسألة ثانوية من الناحية التاريخية ومن غير الجائز التقليل من أبعادها؛
- إن القانون يمنع الترشيح الفردي ويفرض على المرشحين عشية بدء العملية الانتخابية الانضمام إلى لوائح مكتملة أو غير مكتملة، مما يحفّز – طوعا أو بشكل قسري - مبدأ التجمع أو التحالف الانتخابي مع قوى وفعاليات سياسية متعدّدة؛
- كذلك فإنه يستحدث من حيث المبدأ وللمرّة الأولى آلية مزدوجة في تشكيل اللوائح، آلية تضامنية بين مرشّحي اللائحة الواحدة من جهة، وآلية تنافسية بين هؤلاء المرشّحين أنفسهم من جهة ثانية، مع العلم أنه خفّض عدد الدوائر من 26 إلى 15 دائرة. وهذه العناصر الجديدة تربك أصحاب الكتل النيابية الكبيرة؛
- كما أن القانون يعقّد ويصعّب عملية التحكّم المسبق بأسماء الفائزين في لوائح السلطة كما هو حال القانون الأكثري، وإن كان بالطبع لا يلغي القدرة على مواصلة ممارسة هذا التحكّم.

وفي جميع الأحوال، أن إقرار القانون قد فتح صفحة جديدة في المواجهة لم تعد ترتبط بحيثيات المفاضلة بين مشاريع الصيغ والقوانين الانتخابية التي جرى تداولها في الحقبة التي سبقت هذا الإقرار. وهذا ما يستدعي من القوى والشخصيات اليسارية والديمقراطية والمدنية تقديم إجابات، ولو أولية، على أسئلة مفصلية، أهمّها الآتي: ما هي المعايير التي يفترض أن تحدّد الموقف من المشاركة في العملية الانتخابية؟ وما هي الأهداف الأساسية من هذه المشاركة ومواصفات القوى «الحاملة» لهذه الأهداف؟ وما هي المسارات التي يفترض تطويرها في حقبة ما بعد الانتخابات النيابية؟

حول المعايير:

تتعدّد المعايير المحدّدة، سلباً وإيجاباً، لقرار المشاركة في العملية الانتخابية في ظل القانون الجديد. ويرى البعض أن إرتباط مستقبل لبنان بما سوف يؤول إليه الصراع الدائر في المنطقة، يجعل من هذه المشاركة أمراً غير ذي جدوى، بينما يرى البعض الآخر أن إرتداء القانون الانتخابي طابعاً طائفياً ومذهبياً متعاظماً يحمل ضمنا مخاطر ملاقاته لأهداف المشروع الإمبريالي التفتيتي الجاري تنفيذه في المنطقة. وبالرغم من الإقرار بوجود أسس موضوعية معيّنة لهذين الرأيين، غير أن هذين الأخيرين لا يبرّران منطقياً الإستنتاج القائل بضرورة إنكفاء القوى اليسارية والديمقراطية عن المشاركة في العملية الانتخابية، والاستعاضة عنها بالمقاطعة أو الورقة البيضاء. فمثل هذا الاستنتاج يلغي تماماً دور العامل اللبناني ويحول خصوصاً دون تظهير دور القوى اليسارية والديمقراطية اللبنانية في مواجهة هذا المشروع الإمبريالي والقوى الرديفة له داخل لبنان. ثم أن هذا الإنكفاء يتنافى بشكل صارخ مع أهمّ الدروس والعبر المستخلصة من النهوض العام في القدرات الكامنة لدى هذه القوى، بحسب ما تؤشّر إليه التطورات الأساسية التالية:

- الحراك الشعبي المستمر والمتراكم عبر موجات متتابعة وبأشكال وصيغ شتّى منذ عام 2011، والذي إحتضن عشرات الآلاف (بل

حتى مئات الآلاف) من المواطنين المطالبين بالإنعتاق من سيطرة النظام الطائفي ورأس المال الكبير، وبتطوير المرافق والخدمات العامة وتحسين شروط العمل والسكن والحماية الاجتماعية والبيئة.

- النجاح في إحداث خروقات ديمقراطية ومدنية مهمّة، وأحياناً غير مسبوقة في التاريخ الحديث للبلاد، في الانتخابات البلدية عام 2016 التي إنطوت نتائجها على دلالات بالغة الأهمية في الإطارين المديني والريفي، خصوصاً في بيروت وكذلك طرابلس وبعلبك وبشرّي والعشرات من البلدات الأساسية لا سيما في الجنوب وإلى حدّ كبير في الإقليم والشوف وغيرها من المناطق.
- التزايد في وتيرة المواجهات النقابية الكبرى التي خيضت على المستوى الوطني – ومن موقع مستقل عن كافة أطراف السلطة - ضد تحالف القوى الطائفية المهيمنة ورأس المال الكبير، والتي سجّلت فيها نجاحات مؤثّرة سواء بصورة مباشرة أو عبر إقتطاع نسبة وازنة من الأصوات، بحسب ما أظهرته خصوصا نتائج معركة نقابة المهندسين في بيروت فضلاً عن نتائج المعارك الانتخابية في روابط أساتذة التعليم الأساسي والثانوي.

إن هذه المؤشرات تؤكد بقوة حصول تغيّرات ذات دلالة في المزاج الشعبي وإزدياد حيوية شرائح إجتماعية واسعة تعرضت للإقصاء من جانب النظام السياسي والاقتصادي، ولم تجد بالتالي سبيلا لها سوى في الإنخراط في حركة الاعتراض والاحتجاج الشعبي. وقد تعزّز هذا الإنخراط في السنوات الأخيرة بفعل تعاظم الإستئثار الطبقي وإستفحال الفساد والمحاصصة لدى القوى الحاكمة والتفاقم المريع في الأوضاع المعيشية للأجراء والسكان عموماً. إن هذا المعطى الجديد والبالغ الأهمية يستدعي من دون تردّد مواصلة الاستعداد لتنظيم المواجهة الشعبية بكل الطرق والمجالات المتاحة، بما فيها خصوصاً المعركة الانتخابية النيابية، حتى لو أدّى التطور اللاحق للأوضاع في لبنان أو المنطقة إلى عدم إجراء الانتخابات في موعدها المقرّر (عملاً بالقول المأثور «إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وإعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»).

حول أهداف المشاركة والقوى المعنية بتحقيق هذه الأهداف:

إن القانون الانتخابي الجديد لا يشي بامكان تحقيق تغييرات حاسمة في بنية النظام الطائفي. وبالرغم من هذا التقدير الموضوعي، فان مواصلة المواجهة عبر خوض المعركة الانتخابية تشكّل فرصة لا ينبغي إضاعتها من قبل القوى اليسارية والديمقراطية، في محاولة منها لمواصلة تعديل موازين القوى السياسية والاجتماعية في البلاد إنطلاقاً من حالة النهوض النسبي التي تشهدها هذه القوى راهناً، ومن العجز الكلّي للقوى الطبقية والطائفية الحاكمة عن توفير حلول فعلية ناجعة للمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا بأس من الاعتراف في هذا الإطار بأن موازين القوى السائدة في الظرف الحالي والمتّسمة بهيمنة التشكيلات الطائفية على «جماهير» طوائفها - بالتحالف مع عتات الرأسماليين - هي بالذات التي حالت دون التمكّن من فرض قانون انتخابي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي في لبنان دائرة واحدة (أو على الأقل في دوائر كبيرة لا يزيد عددها عن خمسة أو ستّة دوائر). واستطراداً فإن تعديل هذه الموازين عبر بناء كتلة شعبية وازنة يشكّل من دون شكّ أحد أهمّ أهداف المشاركة في الانتخابات النيابية، ويجسّد الشرط الأساسي الذي يسمح تحقيقه بإسقاط القانون الانتخابي الطائفي في مرحلة لاحقة والتمهيد الفعلي أمام بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، دولة الرعاية الاجتماعية.

إن القوى المدعوة لحمل هذه الأهداف ينبغي أن تُظهر بشكل صريح وشفّاف – في ظل موازين القوى السائدة راهناً – الكثير من التواضع في تقبّل بعضها البعض، وفي دفع سقوف توجهاتها الانتخابية ومطالبها الاصلاحية المرحلية نحو قدر مقبول وواقعي من التلاقي والانسجام وربما التنازلات المتبادلة، سواء على المستوى الوطني أم على مستوى كل من الدوائر الانتخابية التي يشملها القانون الجديد. ويتطلب هذا الدفع نحو التلاقي إطلاق مبادرة مزدوجة: العمل «**من فوق**» على الردم التدريجي للفجوات بين الأحزاب والشخصيات السياسية اليسارية والديمقراطية والحركات والمنظمات المجتمعية المدنية، بما فيها التيارات النقابية؛ والعمل بشكل منسّق «**من تحت**» – أي على مستوى الدوائر الانتخابية - على إستنهاض مكوّنات ورموز المجتمع المحلي عبر تنظيم اللقاءات والندوات وجلسات النقاش الدورية والمنتظمة، تعزيزاً للفرص المتاحة في انتزاع عدد من المقاعد أو الحصول على نسبة وازنة من أصوات المقترعين. إن هذا الدفع لحركة التعاون والتحالفات الانتخابية في الاتجاهين المذكورين يتيح أيضاً من ضمن ما يتيحه ضبط فوضى الترشيحات قدر المستطاع، وتسهيل تبادل الترشيح والأصوات بين القوى السياسية والمدنية المعنية في كل من الدوائر، تبعاً لواقع توزّع الأوزان النسبية فيها وتوزّع الحظوظ في الفوز. وكل مكسب أو خرق يحقّقه هذا الطرف أو ذاك في دائرة أو أخرى، يجب إعتباره مكسباً وخرقاً في مصلحة كل الأطراف المتحالفة أو المتلاقية، ويجب أن يساهم في توفير منصّة إضافية للمواجهة من داخل المجلس النيابي، إلى جانب إستمرار المواجهة الشعبية في الشارع.

مسارات ما بعد حقبة الانتخابات النيابية

إن المعركة الانتخابية تعتبر جولة أساسية في المواجهات الشعبية، ولكنها ليست قطعاً نهاية هذه المواجهات. وبقدر ما تنجح القوى اليسارية والديمقراطية والنقابية والمدنية في تنظيم خوضها المنسّق للمعركة الانتخابية تحت شعارات مشتركة وتحالفات مرنة وربما أيضاً تحت إسم موحدّ للوائح في الدوائر كافة، فأنها تنجح أيضاً في التحضير الجدّي والفعّال للمواجهات الشعبية في حقبة ما بعد الانتخابات. فهذه المواجهات ينبغي أن تستمر وتتصاعد في هذه الحقبة، كجزء لا يتجزأ من النضال الشعبي الطويل والشاق الهادف إلى بناء الدولة الديمقراطية العلمانية والتجسيد الحيّ للحقوق والترسيخ الكامل لشروط المواطنة، مع كل ما يتطلبه ذلك من مقاربات وإجابات ينبغي على القوى الديمقراطية تقديمها بشأن حجم ونوع الإصلاحات المطلوبة في حقول القوانين والتشريعات والسياسات العامة والخيارات الضريبية البديلة وفرض السلم المتحرك للأسعار والأجور وخلق فرص العمل والاستثمار في المرفق والبنى التحتية الأساسية، إضافة إلى مجمل جوانب مسألة الحماية الاجتماعية.

من مع من في سوريا؟

أمين قمورية

ماذا يجري في سوريا؟ ومن يقاتل من؟ بعد ما لاح في الأفق من تبدل في خارطة التحالفات القائمة بين الأطراف المعنيين بتلك الحرب؟ وهل تسعى تلك الحرب لتحقيق حسم في المواقف السياسية والعسكرية، أم هي حرب تسعى فقط لإطالة أمد الحرب لأسباب أخرى قد لا تتكشف للعيان للوهلة الأولى. فالتوافق الروسي الأميركي مهدد بالانهيار في أي لحظة، والتحالف التركي الأميركي الخليجي، بات أيضاً مُقبلاً على التلاشي.

الحابل اختلط بالنابل، ونادراً ما كان المشهد في سوريا محيراً ومربكاً مثلما هو عليه الآن. فواشنطن تعتمد على المقاتلين الأكراد الذين تصفهم أنقرة بالإرهابيين، علماً بأن تركيا هي إحدى دول حلف شمال الأطلسي الذي تقوه فعلياً الولايات المتحدة، وهي تتهم روسيا بالتواطؤ مع الحكومة السورية في الهجمات الكيميائية، ثم توجّه الضربات ضد القوات السورية، لكنها تأمل في التعاون مع موسكو لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»، هي أيضاً تعلن أن طريق بغداد – دمشق الذي يمتد من طهران إلى البحر المتوسط خط أحمر يمنع على إيران فتحه ، لكن الجيش السوري والحشد الشعبي يندفعان من كلا جانبي الحدود المشتركة بين الدولتين ويتمكنان من فتح ثغرة فيها وممر على مرأى القوات الأميركية المنتشرة في منطقة التنف الحدودية.

الرئيس ترامب أقفل قناة الحوار مع طهران وأطلق حلفاً واسعاً في الإقليم لمواجهة نفوذها وتمددها. لكنه لم يطلق خطة أو يقدم استراتيجية لتحقيق هذا الهدف. تماماً كما يتعامل مع حربه على الإرهاب. فهو على خطى الإدارة السابقة لا يملك خطة لما بعد «داعش». ولا يملك أجوبة عن مستقبل سوريا ومستقبل دور روسيا وإيران في هذا البلد. ما يستعجله هو إنجاز نصر في تحرير «عاصمة الخلافة». كما أن الرئيس السوري يريد تحرير الرقة لتوكيد «شرعيته» وأهليته في محاربة الإرهاب! مثلما ترغب حليفته إيران في المشاركة في هذا التحرير لتوكيد حضورها الكبير في الإقليم وقدرتها على إدارة شؤونه. ومثلها تفعل تركيا التي تريد حضوراً يضمن لها قطع أوصال مناطق الكرد وأحلامهم.

الرئيس الأميركي تعهد أن لا حروب جديدة في الشرق الأوسط. ومثله أعلن الكرملين قبل أيام أن الحرب في سوريا توقفت. وهو يستعجل مسارَي آستانا وجنيف لتأكيد هذا «التوقف». روسيا تجهد لوقف القتال بترسيخ فكرة «مناطق خفض التوتر». أي أن تنشر هي وتركيا جنوداً في منطقة إدلب، وتتولى وإيران مراقبة المناطق المحيطة بدمشق، وتراقب الولايات المتحدة والأردن المنطقة الجنوبية في درعا. بالطبع تبقى هذه الخريطة ناقصة. فالصراع هو على الرقة وعلى تركة «داعش» عموماً. علماً أن أحداً لا يضمن أن لا تظهر نسخة جديدة من «داعش» إذا شعر سكان هذه المناطق بأنهم اخرجوا من سيطرة «داعش» الحالية للوقوع في شر «داعش» أخرى من لون طائفي أو عرقي آخر أشد ظلماً. ومن المؤكد أن الرئيس ترامب الذي اتهم الرئيس أوباما بمسؤوليته في ظهور تنظيم «داعش» لن يرغب في رؤية هذا التنظيم يعود إلى الحياة خلال فترة رئاسته. وهكذا مع توقع سقوط الرقة، يظهر صراع جديد على ملء الفراغ الذي سيخلّفه هذا السقوط. صراع يدور بين النظام السوري وحلفائه الإيرانيين من جهة وقوات المعارضة السورية وحلفائها من جهة أخرى، وبالتبعية في شكل مباشر بين القوات الإيرانية والأميركية. وروسيا وتركيا والأردن وطبعاً إسرائيل ودول عربية لن تكون بعيدة عن الميدان. الصراع الحقيقي هو على مستقبل سوريا وموقع هذا البلد على الخريطة الاستراتيجية في المنطقة. إنه الصراع الذي يمنع القوى التي يُفترض أنها جميعها متضررة من وجود «داعش» من الاصطفاف في جبهة واحدة لمحاربته، وانصرافها إلى مواجهة بعضها البعض بدلاً من ذلك.

هذا الازدحام ،أو بالأحرى التزاحم، في أرض سوريا وسمائها، يجعل من الصعب على اللاعبين الكبيرين، روسيا وأميركا، أن يقررا وحدهما مسار الأزمة. في ضوء هذه الوقائع، لا مجال للحديث عن تسوية في آستانا ولا في جنيف. كان منطق المعارضة و «أصدقائها» في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، هو الرهان على إرغام الرئيس الأسد ونظامه على تقديم تنازلات بعد إضعافه وتقليص مناطق نفوذه. فمن يستطيع اليوم دفع هذا النظام إلى التنازل؟ ألا يكفي ما تحقق له الآلتان العسكريتان لروسيا وإيران؟ ألا يكفي أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بات لا يرى «أي بديل شرعي للنظام»، وأن رحيل الأسد لم يعد أولوية بل محاربة «داعش». سيبقى الحل إذاً رهن ميدان الحرب ونتائجها. من هنا لم يعد مآل الأزمة رهن تفاهم بين واشنطن وموسكو ينتظره الجميع. بات لكل ناحية في خريطة سوريا دينامية خاصة ومعقدة، من الشمال إلى الجنوب مروراً بالبادية والحدود الشرقية. لم تعد هناك قواعد ثابتة وعامة لإدارة اللعبة.

الوعي التنموي وعوائقه

الفضل شلق

الوعي التنموي معني بالرؤى حول المستقبل، وبالإرادة حول صنع المستقبل. لا يمكن أن تكون رؤى حول المستقبل من دون سعي من أجل التجاوز؛ تجاوز عما نحن منه، تجاوز عما كنا فيه، تجاوز عما يراد أن نبقى فيه – أي التراث وما يصاغ لنا من قرارات تراثية مشكوك في صحتها.

الوعي التنموي يعنى أيضاً بالانخراط في العالم. لا يمكن أن ننخرط في العالم بينما نشيّد سوراً ثقافياً حول أنفسنا؛ وأن نتفرج عند تشييد الأميركيين جداراً مادياً ويتركون لنا الجدار المعنوي. الانخراط في العالم طريقنا الوحيد إلى الدخول في العالم وإلى الدخول في عروبتنا. عروبتنا لا يمكن أن تكون إلاّ كونية.

في التجاوز والانخراط في العالم تمرّد على ما نحن فيه؛ هو تمرّد سياسي بالدرجة الأولى. هو تمرّد على الدّين وعلى السّلطة، وعلى تحالفها مع الدين. والتحالف قائم منذ بداية السبعينيات وما زال مستمراً.

الوعي التنموي معني بالناس، بحاجاتهم ووجدانهم؛ مرجعيته هي المجتمع بما هو كائن، وكما يجب أن يكون. ولا ينبغي إلاّ أن يكون التطور مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون تطوراً تلقائياً حرّاً، متحرراً على الأقل من تدخل الدين والسلطة السياسية.

مرجعية الدين هي الله، أو السماء وحساباتها. تحصى الأعمال الحسنة والسيئة لكل إنسان، فيقرر مصير الإنسان في السماء بناء على فعله في الأرض، ويحفظ مكان له في الجنة أو في النار بناء على هذه الحسابات. لا يهم أصحاب الدين ما يجري على الأرض. لا يمانعون أن تكون هناك ملايين الضحايا، ناهيك عن الخراب والدمار. ما يهمهم أن يرضوا ما يعتبرونه الله، فهم ممثلو الله على الأرض ويعتقدون أن لهم الحق في النطق بالنيابة عنه، فما يقولونه هم هو وحي من الله. كيف لا نعرف داعش وأخواتها؟ هم الطرف الأقصى لهذا الوعي الديني. هم الوعي الديني الراهن مدفوعاً إلى أقصاه المنطقي والفعلي.

في الدين عبادات ومعاملات. العبادة تعنى بالعلاقة مع السماء. وعلى المؤمن أن يخضع، وأن يؤدي واجباته ليرضى عنه من في السماء. الأرض دار فناء ولا يهم ما فيها من قتل وتشريد وخراب وتدمير. إذا كانت هذه مشيئة الله فليكن. المهم ما يحصل في السماء، الأرض تحضير للسماء. داعش وأخواتها، القاعدة وأخواتها، وغيرهما، فجروا منطق الدين بتركيزهم على السماء. تطرّف داعش يفضح اعتدال الدين، بالأحرى يفضح اعتدال الحقيقة. ستار الاعتدال يخفي أن كل دين يمر من داخله داعش معينة وذلك مادام معنيا بالحقيقة والدفاع عنها أو الهجوم من أجلها.

يصطدم الوعي التنموي أيضاً بالسلطة السياسية. تضع السلطة مكان الإله طاغية يوصي ويصدر مراسيم هي بمثابة الكتاب المقدس. الطاغية حيّ في نظر أتباعه من الأزل حتى الأبد. هو عليّ القدرة مطلق الإرادة. يحكم المجتمع، ويتحكم به؛ يعيد تشكيله. يعيد رواية التاريخ لتتناسب مع الصورة التي في ذهنه. خلق الله الإنسان على شاكلته. فإذا كانت هذه هي شاكلته فذلك يعطينا فكرة عن الذي صدرت الصورة عنه.

تعمل السلطة السياسية بالقمع وتمارس الرقابة وتعتقد أنها تراقب الجميع. ويعتبر المراقبون أن العيون عليهم، وأن المطلوب هو الخضوع إرادياً؛ أو بما يسمى الانقماع الذاتي. لكن العقل الاستبدادي المخابراتي لا يتوقف عن تصور المؤامرات. يعرف ذلك. هو قد جاء إلى السلطة بمؤامرة. يعتقد أن كل مواطن يتآمر. كل مواطن متهم حتى يثبت براءته. الكل متهمون والكل يسير إلى بيته متلطّياً من جدار إلى جدار. أفضل ما للمواطن هو أن لا يُرى. عندما يُرى يتذكره الرقيب ويفبرك له مؤامرة.

يتناقض الوعي التنموي مع الدين والسلطة. مرجعية الوعي التنموي هو المجتمع وحاجاته ووجدانه. في الوعي التنموي يلتزم الواحد منا بالناس، بعجرهم وبجرهم.

مرجعية الدين أكداس وأكداس من الكتب والتفسيرات التي يدّعي أصحابها أنها ارادة الله. وكلما توغل الإنسان في دراستها يصير أكثر علما، هكذا يتوهمون. صاحب الدين لا يهمه المجتمع وقضاياه، هو مكرس نفسه للسماء.

مرجعية أتباع الطاغية، أهل السلطة، ليس المجتمع وحاجاته بل مرضاة الطاغية. هو الذي يقرر

وهو الذي يطاع، من لا يطيع ويخضع يتولى أمره الرقيب والأرجح أنه يرقد في السجن مرجعية الوعي التنموي هو المجتمع وحاجاته والعمل على تطوير المجتمع. أسلوبه هو التجاوز بمعنى العمل والنضال والحوار والنقاش لتوليد أفكار واقتناعات جديدة يؤدي مجملها إلى التجاوز والتمرد، وإلى الانخراط في العالم وإزاحة السور الثقافي الذي فرضه الدينيون، هؤلاء الذين يمارسون دونية ثقافية ويفترضون عنصرية معكوسة حيث يمارسون التمييز العنصري ضد أنفسهم وضد مجتمعهم. كل العمليات الانتحارية والقتل العشوائي ينمّ عن شعور بالعزلة وعدم الفهم للمجتمعات التي يلجؤون إليها، وعدم تحمل اسلوب الحياة فيها، وعدم القدرة على الارتقاء إلى العيش المألوف. هذا الكلام يأخذ بالاعتبار حاجة المجتمعات الغربية إلى خزان عمال أجانب للعمل في الوظائف والأعمال الدونية التي يأنف منها أهل البلاد. تتولد الدونية الثقافية من دونية أخرى مادية وفعلية.

ليس صدفة أن يتحالف أصحاب الدين مع أهل السلطة (المنظومة الحاكمة العربية). ثورة 2011 جعلت كل السلطات تخاف من انفجارات شعبية تتوسع وتدوم. الحروب الأهلية الراهنة هي حروب أهلية تشنها السلطات ضد شعوبها. الخلافات بين أهل المنظومة العربية الحاكمة ليست قليلة الأهمية، لكن يجب أن تعمى الأبصار عن الصراع الحقيقي: بين الشعب وحكامه. يستمر هذا الصراع وان بدا بهيئات مختلفة.

ليس من شأن المثقفين العرب أخذ مواقف مع هذا الفريق أو ذاك. الموقف السليم يكون بين الشعب والطغاة، بين الشعب من جهة وكثرة أطراف السلطة المتحاربين من جهة أخرى.

عن الممكن وغير الممكن: المدرسة الحزبية نموذجاً

سهى نقولا

خلال السنوات العشر التي مرت على انتسابي إلى الحزب، شاركت بالعديد من دورات التثقيف وإعداد الكادر، ولأهمية هذا الميدان، كنا دائماً - خاصة على أبواب المؤتمرات الحزبية - نطالب بإنشاء مدرسة حزبية دائمة. هذا المطلب النابع من تعطش للمعرفة، ومن قناعة بأن الحزب لا يمكن أن يتقدم إن لم ينتج «كادر» مثقفاً ومتمكناً من النظرية العلمية التي يتبناها، وبالتالي لديه القدرة على قراءة الواقع وإنتاج أساليب تغييره.

إلاّ أن هذا المطلب كان يتأرجح بين التأكيد على أهمية وضرورة المدرسة وإصدار قرار مؤتمري فيها، وبين تنفيذ هذا القرار، والذي كان يخضع بدوره لاعتبارات الإمكانيات، فيسقط القرار في فخ «الممكن»، وتقتصر عملية التثقيف على مخيم أو ورشة لأيام قليلة وتنتهي.

بعد قرار المؤتمر الحادي عشر بإنشاء المدرسة الحزبية، أصدر تعميماً حزبياً حولها، وبكثير من التردد النابع من التجارب السابقة (بمعظمها تجارب غير ناجحة لجهة الاستمرارية)، انتسبت إلى هذه المدرسة، وعند انتسابي لم يكن لدي أي تصور واضح عن طريقة العمل، لكن كان لدي شك بإمكانية انطلاقها أو حتى الوصول إلى أهدافها كما كان يحدث في كل ورشة تثقيف حزبي سابقا.

لكن اليوم ومع اقتراب انتهاء العام الدراسي الأول 2016-2017 (دورة الرفيقين كمال البقاعي ورضوان حمزة) تبين لي أنه من الممكن أن يكون هناك مدرسة تثقيف جدية ومنتجة، وجل ما تحتاجه هذه المهمة هو عدم الاستسلام لمقولات الترهل والامكانات، بل العمل بكل الممكن من أجل البدء بالتنفيذ، وخلال عملنا نبحث عن أساليب وإمكانات جديدة للتطوير، وهذا أول ما يحتاج هو قرار ودعم من القيادة وجدية من المشرفين والمشاركين. وبسبب توفر كل ذلك، أصبحت المدرسة الحزبية اليوم وبعد سنة على إطلاقها، واقعاً ممكناً، يتخرج منها عشرات الرفاق الذين يمكنهم اليوم المساعدة في تطوير هذه المدرسة وتوسيعها، وكذلك الإنخراط في النضال الحزبي اليومي متسلحين

بالنظرية التي هي زاد كل مناضل.

فكانت هذه التجربة من أكثر التجارب جدية وتنظيماً مررت بها منذ انتسابي إلى الحزب. وذلك لعدة أسباب:

أولا، في ما يخص المقررات، فقد عرض لنا المقرر الأول المفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية اللينينة، وكانت نقطة الإنطلاق إلى المقررات 2 و 3. أما المقرر الثاني، الذي يعتبر بالنسبة لي من أهم المقررات، فإن الوقت المحدد له لا يعتبر كافياً، لكن بالرغم من ذلك فقد بين لنا أسس الاقتصاد السياسي الماركسي ومقارنته مع الرأسمالية. ثم تبعه المقرر الثالث، حيث قدم لنا الفرق بين التجارب الاشتراكية المختلفة كتجربة الصين والاتحاد السوفياتي، بصفتهما (تجربتان) لنظرية واحدة لكن بأسلوبين مختلفين.

ثانياً، شكلت هذه المدرسة نقطة الإنطلاق لفهم النظرية الماركسية وقد كونت لدي دافعاً أكبر للقراءة والمطالعة والمعرفة، فعلى الرغم من أهمية التثقيف الذاتي، إلاّ أن العمل الأكاديمي المنظم يبقى له دور كبير في التوجيه وتنظيم عملية مراكمة المعرفة هذه، بل يمكن القول أنهما جانبان مرتبطان مكملان لبعضهما البعض.

ثالثاً، كان لافتاً خلال هذه السنة التواصل الدائم من قبل الرفاق المشرفين على المدرسة مع الرفاق المنتسبين إليها، مما أنتج التزاماً ملحوظاً وجدية كبيرة من قبل المنتسبين، وهذا أمر بالنسبة لي مهم جداً، وهو أساس أي نجاح في المهام الحزبية، ففي غياب المتابعة والالتزام والانضباط لا يمكن لأي عمل أن ينجح، وهذه المدرسة رغم امكانياتها المحدودة و تجربتها الأولى يمكن اعتبارها نموذجاً في هذا الاطار، وهذا ما دفعني إلى تغيير نظرتي السابقة التي تحدثنا عنها في بداية هذا المقال، فكانت مهمة التزم فيها كل الرفاق والعمل على نجاحها بالتزامهم وانضباطهم.

أخيراً، هناك مسؤولية تقع على لجنة التثقيف والمشاركين، حيث يجب أن تكون هذه المدرسة نقطة البداية للانطلاق إلى تأسيس المدارس الحزبية في جميع المناطق ولا يجب أن تنتهي مع إنتهاء المقرر الرابع، كما يجب أن تصبح عملية الإنخراط في المدرسة واحدة من الشروط الاساسية للانتساب إلى الحزب. وهذا «الممكن» الذي أثبتناه في المدرسة الحزبية يجب أن يعمم على كل المهام الحزبية الأخرى، فالالتزام والجدية والانضباط، هم سلاح كل شيوعي لبناء شخصيته النضالية، ولتحقيق برنامج الحزب الذي انتسب إليه طالباً تغيير القائم نحو الأفضل.

العقوبات مؤجلة إلى أيلول.. ومشروع جديد في مجلس الشيوخ!
جلسة الاستماع في الكونغرس:
حزب الله في أزمة مالية.. وتوجّه لتشديد الرقابة على المصارف

فراس مقلد

في الثامن من شهر حزيران الماضي، عقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، برئاسة نائب كاليفورنيا إد رويس، جلسة استماع بعنوان «مهاجمة شبكة حزب الله المالية: خيارات السياسة» (Attacking Hezbollah's Financial Network: Policy Options). رويس هو نفسه من صاغ مسودة قانون العقوبات الجديدة التي تستهدف تجفيف مصادر تمويل حزب الله.

رويس: حزب الله يشهد أسوأ أزمة مالية منذ عشرات السنين!

وحول وقائع جلسة الاستماع، افتتح الجلسة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس النائب الجمهوري عن كاليفورنيا إد رويس الذي ذكّر بوجوده خلال حرب تموز في حيفا، حين أمطر حزب الله إسرائيل بـ 10 آلاف صاروخ، ليؤكّد أنّه «بعد مرور 11 سنة على ذلك، يمتلك الحزب ترسانة تضم نحو 110 آلاف صاروخ تتميز بتكنولوجيا أكثر تطوراً». في هذا السياق، رأى رويس أنّ «حزب الله هو رأس حربة المواجهة الإيرانية ضد إسرائيل»، منتقداً الاتفاق النووي الأميركي ـــ الإيراني، معتبراً أن حزب الله هو أحد المستفيدين الرئيسيين منه، ليناقض تصريحه في نهاية الحديث من خلال زعمه أن العقوبات المالية الأميركية المفروضة على الحزب منذ عام 2015 أدت إلى «أسوأ أزمة مالية شهدها حزب الله منذ عشرات السنين». وأنهى رويس مداخلته بأن العقوبات المالية «لن تؤدي وحدها إلى حماية إسرائيل من صواريخ حزب الله، كما لن تحمي السوريين من عملية التطهير العرقي التي يشارك فيها الحزب في سوريا».

تبع كلمة رويس الافتتاحية نقاش بين أعضاء اللجنة تخلله أربع مداخلات قدم أصحابها تقارير مفصلة ضُمّت إلى المحضر الرسمي. المداخلات الأربع والتقارير التي استندت إليها، قدّمها كل من د. ماثيو ليفيت، وهو مدير برنامج شتاين المختص بمكافحة الإرهاب والاستخبارات، في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. د. دايفيد آشر، وهو عضو مجلس مستشاري مركز الجزاءات والتمويل غير المشروع في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. ديريك مالتز، وهو المدير التنفيذي لشركة Pen-Link، المختصة بصناعة معدات اعتراض البيانات والمراقبة والبرمجيات، وهو كان القائد السابق لقسم العمليات الخاصة في وكالة مكافحة المخدرات (DEA). د. مارا كارلين، وهي أستاذة محاضرة في جامعة جون هوبكينز الأميركية، والمساعدة الخاصة لنائب الوزير لشؤون السياسة، ومديرة قسم المشرق سابقاً في وزارة الدفاع الأميركية.

«الخبراء»: لضرب «المسهّلين».. وتشديد الرقابة على المصارف

بداية، قال ماثيو ليفيت في مطلع افادته أمام الكونغرس إن «المصرف المركزي في لبنان أصدر تعميماً أمر من خلاله المصارف اللبنانية بإغلاق الحسابات المصرفية المسجلة باسم أشخاص ومؤسسات مرتبطة بحزب الله»، مكرّراً ما قاله رويس أنّ «حزب الله يمرّ اليوم بأسوأ أزمة مالية منذ عشرين عاماً» وأن نهايته باتت قريبة. واستند ليفيت إلى مقالات كتبتها حنين غدار لصالح معهد واشنطن قالت فيها أنّ الحزب يعاني من أزمات حادة وأنه يفقد شعبيته بين اللبنانيين الشيعة. إلى ذلك، تناول ليفيت أنشطة حزب الله المزعومة في أميركا الجنوبية وتحديداً في البرازيل وبيرو، مشيراً إلى أنّ لبنانياً مرتبطاً بالحزب كان يسعى إلى تفجير «أماكن تخص إسرائيليين في بيرو ومنها السفارة الإسرائيلية وأماكن تجمع السياح الإسرائيليين».

وفي ختام مداخلته، أوصى ليفيت بإضافة أشخاص ومؤسسات وهيئات على صلة بحزب الله على قائمة المشمولين بالعقوبات المالية، كما دعا إلى استهداف الأشخاص والجهات التي تسهّل معاملات الحزب وأي نشاط يقوم به في لبنان أو في أي مكان في العالم. ورأى ليفيت أنّ إقرار الجزء الثاني من العقوبات المالية الأميركية والتركيز على مراقبة المصارف والمؤسسات المالية الموجودة خارج لبنان والتي تستخدم لتهريب وتبييض الأموال، مشدّداً على ضرورة إعادة فرض العقوبات على إيران بسبب دعمها المستمر لحزب الله.

أمّا دايفيد آشر، فقال في جلسة الاستماع أنّ أمام الكونغرس أن حزب الله بات «أكبر منظمة تبييض اموال في العالم» وأحد أكبر مهربي المخدرات من أميركا الوسطى إلى أفريقيا وأوروبا». ورأى عضو مجلس مستشاري مركز الجزاءات والتمويل غير المشروع في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ان الحزب «يقوم بتبييض الأموال من خلال النظام المصرفي اللبناني»، وأنّ الأموال التي يجنيها من تبييض الأموال تفوق الأموال التي يحصل عليها من إيران.

واقترح آشر إعادة تفعيل استراتيجية غضّت الإدارة الأميركية السابقة النظر عنها، والتي تقوم على ربط التحقيقات الجنائية بعمليات التحقيق مع مشتبه فيهم بالضلوع في الإرهاب أو دعمه، ومطاردة حزب الله من خلال مطاردة شبكات الاتجار بالمخدرات التي يزعم وجود علاقة بينها وبين الحزب. كذلك، تقوم الاستراتيجية على ملاحقة شبكات تبييض الأموال ومنها شركات الصيرفة اللبنانية، إلى جانب ملاحقة المصرفيين وتصنيف بعض المصارف اللبنانية بأنها مصارف «تحظى باهتمام السلطات الأميركية» (Of Interest) بسبب شبهة تبييض الأموال.

وعبّر آشر عن ثقته بنجاح المسار الذي ستنتهجه الإدارة الجديدة في «مهاجمة وهزيمة داعش والقاعدة وحزب الله وإيران وكل من هو مرتبط بهم والشبكة المالية التابعة له وكل من يسهل أعمال الشبكة المالية».

وختم افادته بتوصية أساسية دعا فيها إلى تشكيل فريق عمل موحد خاص بمواجهة حزب الله «تساهم أجهزة الاستخبارات من خلاله في عمل مؤسسات الضابطة العدلية ولا تعاكسها».

من جهته، شرح القائد السابق لقسم العمليات الخاصة في وكالة مكافحة المخدرات ديريك مالتز تفاصيل بعض التحقيقات التي قامت بها وكالات الاستخبارات والأمن والخزانة الأميركية بالتعاون مع وكالة مكافحة المخدرات، وزعم أنها خلصت إلى حسم ضلوع حزب الله في عمليات تبييض أموال وتهريب مخدرات والاتجار بها.

وزعم مالتز أنّه في العام 2004 «قام المحققون في وكالة مكافحة المخدرات الأميركية في ميامي (فلوريدا) بعملية تحقيق واسعة بشأن جرائم تبييض الأموال استهدفت كارتيلاً في مدين الكولومبية». وتبين للوكالة من خلال تحقيقات مشتركة مع الشرطة الكولومبية أن مبيض أموال لبنانياً كان ضالعاً في نشاطات هذه المجموعة. انطلاقاً من نتائج العملية، فتحت وكالة مكافحة المخدرات الأميركية، بمساعدة أجهزة الاستخبارات والرصد الأميركية، تحقيقاً في مصادر الأموال التي يتم تبييضها فتبين أنه يتأتى من «تهريب أطنان من الكوكايين إلى دول غرب أفريقيا تمهيداً للاتجار بها في مختلف دول العالم» بواسطة عصابة مكسيكية. أما العلاقة المزعومة لحزب الله بكل ذلك فهي، بحسب شهادة مالتز، تهريب أموال من دول غرب أفريقيا إلى لبنان. على أثر ذلك، فتح تحقيق بشأن الأنشطة المالية للبناني يدعى أيمن ج. وشركة صيرفة (يقع مكتبها في منطقة الحمرا) ومصرف لبناني.

وادّعى مالتز أن هذه الأموال حُوِّلت من المصرف إلى شركة الصيرفة ومنها إلى حزب الله. ثم انتقل إلى شرح تفصيلي فأفاد أنه تم نقل ملايين الدولارات عبر حدود غانا وتوغو من بنين إلى مطار أكرا، ومنه عبر الجوّ إلى لبنان حيث «أمّن حزب الله نقلها إلى شركات الصيرفة». وتم تحويل هذه الأموال من شركات الصيرفة إلى البنك اللبناني المذكور ومنه إلى الولايات المتحدة بهدف تبييضها عبر شراء سيارات مستعملة وشحنها إلى دول في غرب أفريقيا.

وزعم مالتز أن موظفين ومسؤولين في المصرف اللبناني قاموا بنقل أموال إلى مصارف أخرى في لبنان «في محاولة لاخفاء تلك الأموال عن الولايات المتحدة». وفي آب 2012 طلبت محكمة في ولاية نيويورك 981 ألف دولار تعويضات من خمسة مصارف أميركية لقيامها بتحويلات مالية غير مشروعة مع مصرف لبناني آخر زعم أنه تلقى مبلغ 150 مليون دولار من البنك اللبناني الذي انكشف للأميركيين ضلوعه «بتبييض أموال لصالح حزب الله». وفي النتيجة، سدّد البنك 150 مليون دولار إلى السلطات الأميركية لتسوية الأمر قضائياً. لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، حيث سدد بنك لبناني آخر كذلك مبلغ 102 مليون دولار إلى محكمة في نيويورك لتسوية وضعه القانوني في حزيران 2013.

من ناحية أخرى، أشارت مارا كارلين في مداخلتها إلى قول وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غايتس إن عدد الصواريخ التي يمتلكها حزب الله يفوق العدد الذي تمتلكه معظم حكومات العالم. وأضافت أنه «من دون الدعم الذي يحصل عليه الحزب من سوريا وإيران سيصبح مثل باقي اللاعبين السياسيين اللبنانيين».

وتحدثت مطولاً عن تدخل حزب الله في الحرب في سوريا، وخصصت الجزء الأكبر من مداخلتها لعرض «الخسائر» التي يتكبدها، كما زعمت أن الحزب «خسر تأييد بيئته، وشعبيته الإقليمية إضافة إلى خسارته آلاف

المقاتلين». وفي هذا السياق، رأت كارلين أنّ «الحزب نزف في سوريا أكثر مما نزف خلال الحرب ضد إسرائيل»، مستخلصة أن تغيير وجهة قتال الحزب من إسرائيل إلى سوريا كان له تأثير عميق على حجم تأييده شعبياً. كما رأت كارلين أن الحزب بات اليوم، بعد انخراطه في الحرب السورية، يأتمر من إيران بشكل كامل.

وزعمت كارلين في إفادتها أن «اللبنانيين الشيعة يعانون اليوم من عزلة لم يعانوا منها منذ زمن بعيد، وهم محبطون من حزب الله»، والسبب الوحيد الذي يدفع الشباب إلى الانضمام إلى صفوف الحزب هو المال. وخلصت إلى أنه «نظراً إلى كل ذلك، فإن اللبنانيين الشيعة يحتاجون إلى ممثل عنهم يستبدل حزب الله». وطلبت كارلين من أعضاء الكونغرس النظر في الأمور الآتية قبل فرض عقوبات مالية جديدة لمواجهة حزب الله: أولاً، طبيعة العلاقة بين روسيا وسوريا وإيران وحزب الله وتحديد الأمور الخلافية بينهم ودرس سبل استثمارها. ثانياً، بدائل عن حزب الله من بين الشيعة اللبنانيين. ثالثاً، إذا كان الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى الجيش اللبناني مفيداً».

العقوبات مؤجلة إلى أيلول.. ومشروع آخر في مجلس الشيوخ!

اليوم، وبعد انتهاء جلسة الاستماع الأولى، وفي ظلّ عطلة الكونغرس الصيفية التي تستمرّ حتى نهاية شهر آب، تأجّل ملف العقوبات حتى أيلول المقبل. غير أنّه من الضروري التذكير أنّ الخطر لم ينتفِ، بل ما زال موجوداً، والدليل على ذلك أنّه على الرغم من زيارات الوفود النيابية والمصرفية اللبنانية إلى واشنطن، عقد الكونغرس جلسة الاستماع التي تبيّن، وما تلاها، أنّ المخاطر لا زالت جدية للغاية. لذلك، من المنتظر أن نشهد انطلاقاً من أيلول تطوراً وتسارعاً في هذا الملف، بحسب ما يشير مصدر مطلع من واشنطن لـ «النداء».

ويضيف المصدر أنّ «الاتجاه اليوم في واشنطن ينحو صوب فرض دفعة جديدة من العقوبات التي تستهدف حزب الله، لن يعرف أحد حجمها قبل أن تتحول المسودة، بالإضافة إلى ما تضمنته جلسة الاستماع، إلى ما يسمّى في الدوائر الرسمية الأميركية بـ «الوثيقة الأولى». علماً أنّ «الوثيقة الأولى» ستشكّل القاعدة العامة لنقاش قانون العقوبات في الكونغرس.

إلى ذلك، تشير المصادر المطلعة من واشنطن أنّه، وبشكل مماثل لمشروع إد رويس المقدّم إلى مجلس النواب (الغرفة السفلى من الكونغرس)، فإنّ ثمّة مشروعاً آخر كان يتمّ تقديمه في مجلس الشيوخ (الغرفة العليا). كان هذا المشروع مسودة، ولم يتحوّل لوثيقة أولى، وهو كان فعلياً نسخة مكرّرة عن مشروع العقوبات لعام 2015، وقد جرى تقديمه ليكون فعلياً نسخة ملطّفة عن مشروع إد رويس.

بعد كلّ ما تقدّم، يؤكّد المصدر المطلع أنّ النصف الأول من أيلول سيكون حساساً، وربما يجدر في هذا التوقيت أن تحضر الوفود اللبنانية إلى واشنطن لشرح وجهة النظر اللبنانية فيما خصّ قوانين العقوبات. ذلك لا يعني أنّه يفترض بنا الاسترخاء حتى أيلول، بل على العكس، لا يجب أن تتوقف محاولات استنفار العلاقات والعمل على لمحاولة التخفيف من وطأة ما هو قادم.

تقرير فيتش: ربط العقوبات بانخفاض التدفقات المالية.. اللعب على وتر الاستقرار

من ناحية أخرى، لا بدّ من الوقّف أمام تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التي فجّرت قنبلة من التحذيرات المالية حيال لبنان، تربط بين مشروع قانون العقوبات الأميركية والتحويلات المالية إلى لبنان من جهة وبين تعاظم الدين العام وتفاقم الوضع السياسي من جهة أخرى، بما يعرّض التحويلات والودائع المالية في لبنان إلى الإنخفاض. ورأت الوكالة الدولية أنّ «تشديد العقوبات الأميركية على حزب الله قد يؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على التدفّقات الأجنبية إلى لبنان، وعلى قطاعه المصرفي»، وإن كانت تلك العقوبات لم تقترح رسمياً حتى الآن في مشروع قانون».

ولفتت فيتش إلى أنّ الإتفاق على قانون للانتخابات يجنّب لبنان أزمة سياسيّة، كما ويُظهر تقدماً تدريجياً على الصعيد السياسي لكنّه يبرز في الوقت عينه قيود النظام السياسي الطائفي في البلاد، معتبرة أن الحفاظ على هذا الزخم السياسي المتواضع في لبنان قد يزيد من تحسين آفاق صناعة السياسات في البلاد. وإذ ذكّرت فيتش بأن التقدم السياسي الذي أحرزه لبنان منذ شهر تشرين الثاني (انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة)، عزز ثقة المغتربين اللبنانيين في اقتصاد البلاد، أشارت إلى أن نمو الودائع بلغ 8.2% على أساس سنوي في شهر نيسان 2017، «بما يكفي لتمويل الاقتراض الحكومي الذي يعتمد على توجيه الودائع وتحويلات العاملين في الخارج عبر النظام المالي، وضمان نمو معتدل للائتمان إلى القطاع الخاص».

وختمت فيتش بأن «التطورات السياسية الأخيرة قد تساعد في الحفاظ على المعنويات الإيجابية، لكن ارتفاع الدين العام، الذي زاد 8.6% على أساس سنوي في شهر آذار 2017، يعني أن لبنان مازال عرضة لتجدد التعطيل السياسي الذي يقوض الثقة والودائع وتحويلات المغتربين.

وكالات التصنيف تربط بين العقوبات وتراجع التدفقات المالية.. أميركا تلعب على وتر الاستقرار!

حديث وكالة فيتش حول العقوبات، وربطها مشروع قانون العقوبات الأميركية باحتمال انخفاض التحويلات المالية إلى لبنان، هو الأخطر اليوم، حيث أنّ تراجع التدفّق المالي إلى البلاد يعني هزّ الاستقرار بشكل كبير. علماً أنّ تداعيات هذه الضربة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ظلّ وجود عدد هائل من النازحين ستكون وخيمة، ليس على لبنان فحسب، بل على المنطقة الواقعة على كفّ عفريت، وعلى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين بالدرجة الأولى.

هذه ورقة لدى الدولة اللبنانية، على غرار أوراق كثيرة موجودة في يد الدولة، حان الوقت لاستخدامها، خصوصاً أنّ المدى الزمني لم يعد كبيراً، والحركة باتت أكثر من ضرورية.

ختاماً، يشير المصدر إلى أن لا خطر كارثياً غداً، ولا «نوم على الحرير». لكن بين الأمرين، ولأنّ التأمين على ما يفكّر به الأميركيون غير ممكن، يجب استنفار الجهود التي لا زالت حتى اللحظة ضعيفة، خصوصاً أنّ الحكومة لا زالت تتصرّف كأن لا علم لها بما يحصل، ولا علاقة لها بهذا الملف، بل واكتفت برمي كرة النار على المصرف المركزي، وكأنها تخاف «حرق» يديها!

قراءة في ملفّ الهجرة اللبنانيّة

نهجّركم ونستثمر في تهجيركم...!!

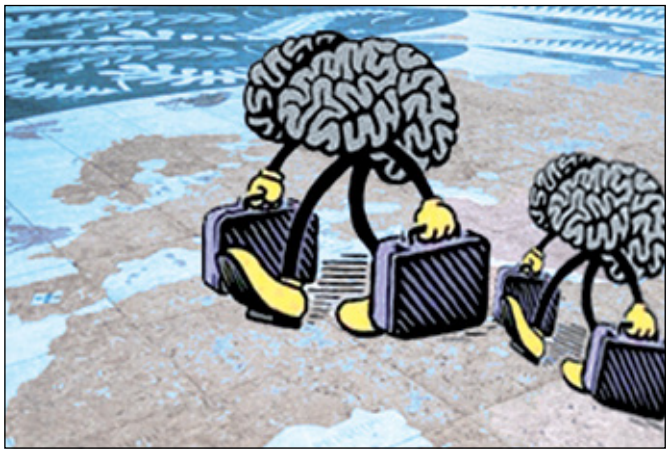

حبيب فارس

دأبت الطغمة المالية اللبنانية وشركائها في السلطة من أمراء الطوائف والميليشيات، على الترويج لفكرة الهجرة بوصفها الحل الأنجع لـ «قبر الفقر والحرمان». وتمرّست في فنون تحويل مأساة الهجرة إلى ملهاة تستثير سخط أكثرية المهاجرين اللبنانيين الكادحين حول العالم. لم يوفّر منظّروا النظام الطوائفي حجة زائفة لتمجيد هذه الفكرة إلاّ واستخدموها. لقد برعوا في استنباط الأهازيج الممجوجة حول «الطموح اللبناني الفريد»، «النزوع الفطري لحبّ المغامرة»، «عشق ركوب الأمواج» وهلمّ جرّا... بل لم يتوان بعضهم عن نبش تاريخ «أجدادنا» الفينيقيين ليراكموا على شوفينية «تفوقنا» المزعوم. هم سعوا على الدوام لإفراغ مفهوم الهجرة من دلالاته الطبقية – السياسية المعروفة، باعتبار الهجرة – بالأساس - من منتجات استئثارهم بخيرات البلاد وسياساتهم التفقيرية المزمنة، وبالتالي إحالة هذا المفهوم لرغبات وخيارات فردية كخاصّيّة «نوع» متميّز ومتفوق من البشر...!!

وسعى هؤلاء السادة، على الدوام، إلى إضفاء أبعاد رومنسية على مخارط الهجرة التي حالت وتحول دون أحلام ملايين اللبنانيين ومن أصول لبنانية، بما فيها حلم العودة إلى الوطن الأم، مكتفين باحتفائيات استفزازية بـ «النجاحات» الباهرة التي حققتها نسبة قليلة من الأفراد بالقياس إلى حجم المهاجرين اللبنانيين ومن أصول لبنانية (كنتيجة «لا فضل فيها لعربي على أعجمي»، للنظم الرأسمالية والاقطاعية الاستغلالية نفسها، وليس «للعبقرية اللبنانية الفذّة»)، أو بعض الأسماء من أصول لبنانية لمعت هنا وهناك في عالم السياسة والعلوم والفن (شأنها شأن غيرها من أبناء وأحفاد مهاجرين من بلدان مختلفة).

وحتى يجانسوا المضمون مع الشكل، ذهب هؤلاء لاستبدال مصطلحات كالهجرة والمُهاجر بمصطلحات الاغتراب والمُغترب (كونها «أخف وقعا على السمع» من الأولى، وإن كانت الأخيرة تدخل في سياق الأولى، لما تعنيه الهجرة- فيما تعنيه - من اغتراب عن الوطن الأم وانسلاب في المَهجر). وهؤلاء المتسلّطين الذين قرروا وأولادهم (لأسباب مجهولة!) ألاّ يحذوا حذو «أجدادهم الفينيقيين»، لمّعوا مفردة الاغتراب وألبسوها بزّة رسمية تليق برجل الأعمال، بدل الـ «الوزرة –"overalls التي ترتديها الغالبية العظمى من المهاجرين اللبنانيين.

لماذا كل هذا الفولكلور المصطنع حول مأساة تعتبر فعلياً وصمة عار على جبين أجيال من المتوارثين للسلطة والمستأثرين بخيرات هذه البلاد؟ الهدف باختصار هو تبرير أسباب الهجرة، الترويج لها والاستثمار فيها. إذ ليس غريباً على زمرة احترفت كل أنواع النفاق والتشويه والتضليل لتبرير نهب مواطنيها وتفقيرهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، اختراع مبررات ومسوّغات لهذا الاستنزاف الخطير المزمن لأجيال عديدة من اللبنانيين. كما ليس غريباً على عصابة امتهنت في سبيل إعادة تدوير نظامها الهجين، تفجير الحروب الأهلية العبثية، لتخرج من كل جولة دمويّة عازفة فوق الجماجم وأطلال المُهجّرين ألحان «الصيغة اللبنانية الفريدة»، أن تبدع سيمفونيّة «معجزات لبنان المغترب».

وعلى وقع قرع الطبول وإنشاد الأهازيج «الاغترابية»، لا ينكفئ هؤلاء عن ملاحقة ضحاياهم المشرّدين في أربعة أرجاء المعمورة، من عمال وصغار كسبة، إلى آخر دولار من مدّخرات عملهم

المضني، لتوظيفها في بنوكهم ومشاريعهم الريعية - الباطونيّة ومؤسساتهم الطائفية والمذهبية. ويحاول هؤلاء إخفاء أهدافهم السياسية والاقتصادية الحقيقية بـ «همروجات» تجيلية «تحت مسمّيات زائفة، آخرها بدعة «الطاقة الاغترابية»! مقابل ماذا؟: بيع المهاجرين المزيد من الوعود باستعادة «لبنانيتهم» المفقودة «تجنيساً» حيناً، و«حقوقاً» انتخابية أحياناً أخرى.

وتحت غطاء هذه الأهازيج و«الهمروجات» تشرّع مصارف وصناديق ائتمان لبنانية أبوابها أمام عمليات تبييض أموال شريحة من «النخبة المحظوظة» وحتى شركائها الأجانب في عصابات الجريمة المنظمة، دون أن يرفّ جفن لحيتان المال، ولا للمؤسسات المصرفية الرسمية، الحريصة فقط على تنفيذ إملاءات الإدارة الأميركية وقرارات معاقبة المخالفين لإرادتها السياسية. قد يحول قانون سرية المصارف دون فتح هذه الملفّات، لكن أصحابها معروفون جيداً لأوسع جماهير جالياتهم، بالأسماء والألقاب المافيوية التي تعجّ بها الصحافة الأجنبية.

إلى ذلك، يتعامل أرباب النظام، مع تحويلات ومساعدات العمال المهاجرين (التي يقتطعونها من أفواههم وأفواه أسرهم) إلى ذويهم في لبنان باعتبارها من ثوابت مصادر الدخل الوطني ومن مؤشرات مستوى النمو، وكبديل «منطقي» للتقديمات والضمانات الإجتماعية الفعليّة، بما هي من مسؤوليات النظام وأهله. ويمارس هؤلاء مع المهاجرين العاديين أسوأ عمليات الابتزاز، من خلال شعارات «وطنية» طنانة وزائفة، بهدف استدراج المزيد من هذه «العائدات» التي يذهب قسم أساسي منها إلى جيوبهم، مع كل ما يترتب على ذلك من ضغوط إضافية على حياتهم المعيشية، دون مبارحة عادة تغذية بذور الشقاق بينهم وبين مواطنيهم في الطبقة العاملة ونقاباتها وأحزابها في بلدان المَهجر، على خلفية التصادم المفتعل بين «قوميتهم اللبنانية» و«أصولياتهم المذهبيّة» من جهة، وانتمائهم لهذه الطبقة من جهة أخرى، وما يجلبه هذا الانفصام من ويلات، يدفع المهاجرون وحدهم ثمنها.

قيل وكتب الكثير عن إنجازات «النخب المغتربة المتفوقة»، خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي، وقلّما سئل عن الظروف والأساليب الحقيقية لـ «تفوق» عدد من خرّيجي إعداديات «الشطارة اللبنانية» نفسها التي خرّجت القيّمين على شؤون «لبنان المقيم»، تطييفاً، تمذهباً، عنصرية، ميليشياوية، فساداً وإفساداً.

وعندما يدور الكلام عن أعلام الفكر والأدب، يتركز أيضاً حول «التفوّق اللبناني»، مع تغييب متعمّد لظروف نشأة أولئك الأعلام وتفوقهم - بما فيها أوجاعهم وأسرهم المنسية - ودون إعارة أي اهتمام لنتاجهم الثقافي التنويري (ما عدا بعض المعارض والمتاحف الممسوخة ذات الاستهدافات العصبوية والطائفية والمذهبية والنفعيّة) أو تعميم لما يكتنزه من قيم إنسانية وحضارية وتقدمية لا تمتّ لتجار «الاغتراب» بصلة.

في المقابل يغيّب أرباب النظام معاناة غالبية المهاجرين من العمال وذوي العمل المأجور ممن عاشوا وماتوا فقراء ومسحوقين وممن ما يزال منهم على قيد الحياة. ويحرص «الغيورون على لبنان المغترب»، على طمس سيرة كفاح آلاف المهاجرين المناضلين (ومنهم العديد ممن استشهدوا) على جبهات التحرر الوطني في أوطانهم الثانية، وفي مواجهة السياسات القمعية للسلطات الدكتاتورية والفاشية، ومن أجل قضايا الحرية والديمقراطية والسلام والاشتراكية، جنباً إلى جنب مع رفاقهم في الخندق الطبقي والوطني والأممي الواحد.

هكذا لا يتعرّف أرباب نظام الفساد والإفساد على الجاليات المهاجرة إلاّ من خلال جيوب أبنائها والمواظبة على تجييش الغرائز العصبوية الطائفية والمذهبية على حساب ما يمكن أن تكتسبه هذه الجاليات من عناصر تقدم وانفتاح وتواصل حضاري تفرضها شروط استقرار المهاجرين نفسها. في حين تجهد قوى اليسار والديمقراطية في بلدان المّهجر في الدفاع عن الحقوق الطبقية والمصالح السياسية لجماهير الجاليات المهاجرة، وجذبها للانخراط في النضال من أجل تلك الحقوق والمصالح.

من لبنان يعمل أهل نظام المحاصصة والفساد - بمن فيهم حيتان المال - على تجذير النزعات العنصرية والشوفينة وإيقاد العصبيات الطائفية والمذهبية بين المهاجرين. وفي بلدان المَهجر تعمل القوى التقدمية والديمقراطية والأممية على الحدّ من تلك النزعات والعصبيات. مفارقة أخرى من مفارقات أهل السلطة في «مرقد العنزة»!...

تضيق الصفحات بالكلام عن تجارة أهل اليمين بالهجرة واستهتارهم بالقضايا الأساسيّة لجماهير المهاجرين اللبنانيين. فهل يُباشَر، جدّياً، بفتح هذا الملفّ الهامّ من قبل «أم الصبيّ» - أهل اليسار؟.

أبعدوا ملف الكهرباء عن المزايدات الإنتخابية...

محمد عبدو

كان لافتاً الاحتفال الاستعراضي الذي أقيم في أواسط حزيران الفائت بتدشين معمل الذوق الجديد لإنتاج الكهرباء، والذي أقيم برعاية رئيس الجمهورية ممثلاً بوزير الخارجية صهر الرئيس جبران باسيل وحضور عدد كبير من المسؤولين الكبار وعلى رأسهم وزير الطاقة ومدير كهرباء لبنان كمال حايك.

بعد هذا الإحتفال بعدة أيام أقام رئيس الحكومة سعد الحريري مأدبة إفطار عامرة في إقليم الخروب، تحدث فيها عن وعود بإنشاء معمل حراري جديد في الجية بدلاً من المعمل الحالي الذي انتهت صلاحياته ولم «يعد» صديقاً للبيئة وأصبح يشكل حسب رأي الحريري خطراً على صحة الناس في الإقليم بعد تزايد أعداد المصابين بأمراض خطيرة، كما حدث في السابق مع سكان منطقة الذوق حيث بلغت عدد إصابات السرطان حداً قياسياً حسب معطيات البلدية مما دفع بالأخيرة إلى إصدار تقرير حول «الملف الأسود» الصحي في نطاق البلدية.

والشيء نفسه يتكرر في منطقة المعمل العتيد الموعود، في الجية حيث بدأت أصوات المواطنين الذين يعانون من الأمراض الخطيرة، دون أن تتكفل أية بلدية بإعطاء أية إحصائيات أو بيانات لعدم توفر الإحصائيات.

بعد ذلك عقد في القصر الجمهوري اللقاء التشاوري لقادة الأحزاب المشاركة في الحكومة وتقرر إحالة ملف الكهرباء إلى لجنة إدارة المناقصات بعد الخلاف الجدي بين أركان الحكومة وممثليهم على الكثير من التفاصيل. إدارة المناقصات فضّت العروض المقدمة بسبب الكثير من النواقص والعيوب.

كل هذه النشاطات ووزارة البيئة غائبة أو مغيبة؟

وفي حفلة تدشين معمل الذوق الجديد... وفي معرض حديثه عن الأثر البيئي للمعمل قال كمال حايك: «لقد تعاقدت كهرباء لبنان مع استشاري عالمي ألماني للتأكد من مطابقة المعمل الجديد المعايير البيئية سواء تلك التي طلبها ممول المشروع وهو المصرف الدانماركي E.F.K مع متابعة بيئية للمشروع لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التشغيل كما أن دفتر الشروط يفرض على الشركة الملتزمة متابعة بيئية أثناء التشغيل؟!

وهنا يطرح المواطن المنكوب بمثل هذه الشروط على نفسه وعلى كهرباء لبنان وعلى المسؤولين الأسئلة التالية:

- ما هي شروط وزارة البيئة اللبنانية ومن وضعها؟!

- ما هي شروط أو معايير البنك الدولي ومن وافق عليها مجلس الوزراء أم كهرباء لبنان أم وزارة البيئة؟!

- ما هو دور البلديات الواقعة ضمن نطاق عمل المصنع الجديد؟

وهل تملك الإمكانيات الفنية لمراقبة الأثر البيئية؟!

- من يراقب المعمل أثناء التشغيل الملتزم، أم كهرباء لبنان أم مندوب عن البلديات وهل لدى الأخيرة الكادر البشري للقيام بهذه المهمات الصعبة؟!

ثم أن تلزيم البواخر أحيل إلى إدارة المناقصات، وهل لدى إدارة المناقصات الخبراء البيئيون لتحديد الأثر البيئي؟ ومن يشرف على المحروقات في المعمل، ومطابقاتها للمواصفات المطلوبة مثل الإستعمال، وبعد الاحتراق وأثناء التشغيل؟

ورغم هذه الأسئلة... هل لدى البلديات إحصائيات عن حالات المرض التي تصب وخاصة المرض الخبيث (السرطان)، فصحة الناس في لبنان أهم من كل السياسيين وأموالهم ومستقبلهم مهما علا شأنهم؟!

آخر جولات الوعود الكهربائية والانتخابية هي الجولة الكبيرة التي قام بها التيار العوني ابتداءً من جزين إلى تدشين معمل التيار الكهربائي في الجية... في 2 تموز الحالي هذا المعمل الذي كان قد وعد به الرئيس الحريري، ورغم كثرة الوعود التي أطلقها كل من وزير الطاقة السابق واللاحق، أي باسيل وأبي خليل حيث لوحظ أيضاً غياب وزير الطاقة المحسوب على العهد إبن منطقة الإقليم طارق الخطيب، وهو أمر مستغرب ومثير للتعجب والتساؤل.

في معظم دول العالم المتقدمة تحتل وزارة البيئة المرتبة الأساسية من بين الوزارات فمتى تتحول وزارة البيئة في لبنان إلى وزارة سيادية مدعومة من رئاسة الجمهورية ومرتبطة بها ومدعومة بالجهاز البشري الضروري وعلى رأسها المدعي العام البيئي إلى تعزيز مالية الوزارة بالخبرات الضرورية ليحقق العهد الجديد الذي لا يزيد عمره عن النصف عام التي أطلقها للمواطنين من كهرباء 24/24 وتخفيض فاتورة المولدات إلى جانب الماء النظيف والهواء النقي، وهي أقل ما يمكن تحقيقه للمواطن اللبناني المحروم والموعود.

بين الجد واللعب

ماهر أبي نادر

زغردي يا انشراح ... مر قانون الانتخابات وصوت المعارضة صرخة في واد...

مر قطوع قانون الإنتخابات على البلاد بسلام، وبات بإمكان النسوة أن تزغردن وبإمكان الرجال أن يطلقوا الرصاص في الهواء ابتهاجاً، فلن تحصل أعمال عنف طائفي ولن تتجدد الحرب الأهلية وسنعود إلى التعايش الوطني بين مختلف العائلات اللبنانية، ألا يستحق ذلك أن نحتفل والرصاص في البلاد يطلق لمجرد نجاح طفل بشهادة البريفيه؟

في الحقيقة من يجب أن يحتفل بهذا «الإنجاز العظيم» هو أحزاب السلطة وقواها، فقد استطاعت عبر مسرحية الإختلاف والتوافق أن تمرر قانون انتخابات سيء يكرس الطائفية السياسية والمذهبية ويمدد للإقطاع السياسي، القديم منه والجديد، ومقنعا بنسبية زائفة، سرعان ما بدأت هذه الأحزاب نفسها تدعو إلى تعديلات فيه قبل أن يجف حبر توقيعه، والهدف الأساسي من هذا القانون كان، شراء عام إضافي لعمرها في السلطة من دون حسيب أو رقيب.

في المقلب الآخر، كان صراخ القوى الشعبية والأحزاب العلمانية المنددة بما حصل بلا نتيجة كصوت الريح في الصحراء، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الذي بات مطالباً بخطة تحرك مفصلة وعدم الإكتفاء بعد مرور أكثر من عام على مؤتمره الوطني بعمليات شد العصب الحزبي بإحياء ذكرى الشهداء وإحياء المناسبات الحزبية، فليس بالعصب الحزبي وحده، على أهميته، يمكننا التغيير. إذ نحيي شهداء حزبنا في يومهم علينا أن نرسم خارطة طريق لتحقيق الأهداف التي سقطوا من أجلها.

بن سلمان يقود أغلى انقلاب في التاريخ ويشعل النار في بيت آل سعود...

يقود الأمير محمد بن سلمان انقلاباً أبيضاً في المملكة السعودية هو أغلى انقلاب في التاريخ، فالانقلاب الذي أعدته وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أيه) في العام 1956 ضد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق من أجل إعادة الشاه إلى الحكم بلغ بضع عشرات من الآلاف من الدولارات ومثله الإنقلاب العسكري الذي أعدته ضد حكم سلفادور الليندي في تشيلي عام 1973 أيضاً لم يتجاوز تلك المبلغ.

أما انقلاب محمد بن سلمان فقد بلغت الدفعة النقدية منه لنيل غطاء الولايات المتحدة الأميركية ودعمها وحمايتها 380 مليار دولار، يضاف إليها تولي تغطية تكاليف حروب واشنطن في المنطقة العربية وتكاليف حروب اليمن وسوريا والعراق وليبيا وبدء مشروع حرب جديدة مع قطر (بدأت سياسية ودبلوماسية ولا نعرف أين تنتهي) والآتي أعظم. كما يضاف إليها وهذا هو الأخطر تطبيع سعودي مكشوف مع الكيان الصهيوني الغاصب من دون أية تسوية ولو شكلية للقضية الفلسطينية.

نجح بن سلمان حتى اليوم بإنجاز الكثير من الخطوات لوراثة والده الملك سلمان حتى وهو حي، ولكنها المرة الأولى التي تصل فيها الأمور في أسرة آل سعود إلى هذا المستوى من الاحتقان الذي اقتضى وضع ولي العهد المطاح به محمد بن نايف في الإقامة الجبرية في قصره، هل يمر إنقلاب بن سلمان بسلاسة أم ينفجر البيت السعودي من الداخل؟ سؤال ليس من السهل الإجابة عليه ولكن من الواضح أن النار تحت الرماد في قصور صحراء النفط.

عجز واشنطن عن كبح اندفاعة الجيش السوري شمالاً وراء تصعيدها جنوباً...

فجأة ومن دون مقدمات بدأت الإدارة الأميركية تطلق التهديدات ضد الحكومة السورية على خلفية السلاح الكيماوي، وتزايدت هذه التهديدات على الرغم من عدم حصول أية هجمات بهذا النوع من السلاح، والهجمات التي حصلت في خان شيخون وقبلها بسنوات في ريف دمشق رفضت قوى ما يسمى المعارضة السورية إجراء تحقيقات مستقلة فيها، ما يطرح التساؤل عن أسباب عودة واشنطن إلى الكلام عن احتمال استخدام الحكومة السورية لهذا النوع من السلاح.

إن متابعة التهديدات الأميركية لا بدّ أن تترافق مع متابعة الوضع الميداني على الجبهة الجنوبية لسورية، تلك الممتدة بين لبنان والجولان المحتل والحدود الاردنية، فهناك وبعد أن أحرز الجيش السوري هدفاً استراتيجياً بالتواصل مع الجيش العراقي شمالاً وشرقاً باتت جبهة الجنوب هي الهدف، وبات بإمكانه وحلفائه أن يحشد الكثير من القوى لها، وفي المقابل أيضاً بات اللعب على المكشوف حيث أن جيش الكيان الإسرائيلي يقدم دعماً عسكرياً ولوجستياً ويتدخل بصورة مباشرة لدعم جبهة النصرة وشركائها في تلك الجبهة.

كل ذلك يجري من غرفة عمليات عسكرية في الأردن تديرها واشنطن، ودخلت القوات الأميركية على الخط مباشرة أيضاً بقصفها طائرات سورية وإيرانية بلا طيار، هل نصل إلى انفجار مباشر للوضع بين الجيش السوري وحلفائه ومن ضمنهم الجيش الروسي والحرس الثوري الإيراني من جهة والجيش الإسرائيلي ومعه القوات الأميركية والأردنية والأكراد من جهة ثانية؟؟؟ الأمر ليس مستبعداً وإن كانت العواقب التي ينتجها تمنع حصوله، فليس من السهل اندلاع النيران في جبهة يحتشد فيها كل هذا العدد من الدول، لان اندلاعها لا ينتهي عند حدودها فقط بل قد يمتد إلى مناطق أخرى لا أحد يعلم مداها. بهذا المعنى فان التهديدات الأميركية تخضع لمنطق هز عصا العز وما تضرب فيها.

لتعليقاتكم على البريد الالكتروني: maherabinader@gmail.com

تيران وصنافير.. الأرض الموهوبة ممن لا يملك لمن لا يستحق

إيهاب القسطاوي*

لعنة التاريخ، لن تصيب فقط الخائن، ولكن كل من برر الخيانة، أو حتى تجاهلها، للأسف بيعت تيران وصنافير بثمن بخس، عندما فرطنا في حق «أم الراشرش»، كان أبي مجنداً بسيطاً بفرقه الاستطلاع بالقوات البحرية في العام 1973، كان جندياً من آلاف المجندين، من أبناء الطبقة المتوسطة، ممن حلموا بتحرير تراب الوطن، وردد مع الخال الأبنودي: «تعيشي يا ضحكة مصر»، وغنوا مع عبد الحليم حافظ «خلي السلاح صاحي»، وصدرت له التكليفات من قيادته برصد تحركات جيش العدو الصهيوني من خلال مركب صيد بدائي كان يستقله مع بعض الصيادين البسطاء بجزيره تيران، وتم أسره من قبل قوات العدو الصهيوني، ولكن قبل أن يقع في أيديهم القذرة قام بالتخلص من جهاز الاتصال الذى كان في حوزته في أعماق ساحل الجزيرة، لأن عقيدته كانت تحثه على ألاّ يفرط في سلاحه أو عتاده العسكري، لأنه يوازي شرفه، وما زال جهازه اللاسلكي القابع في أعماق الجزيرة يصرخ في وجه من خانوا و باعوا الأرض: «الأرض مصرية، مصرية، مصرية»، ليستشهد أبي في النهاية وهو قيد الأسر على إحدى العصابات الصهيونية. والسؤال الذى يطاردني حالياً: «عن ماذا كان يدافع أبي، عن أرض مصريه قد تشابك مع جذورها، واختلطت دماؤه بترابها، أم أرض سعودية»، حتى جاء يوم السبت الأسود 24 يونيو ٢٠١٧، عندما صدق عبد الفتاح السيسي، على الخيانة بشكل رسمي، ببيع جزء من أرضنا ومن تاريخنا ومن دمائنا لصالح العدو الصهيوني، فقد أدركت في هذه اللحظة أن أبي مات هذا اليوم ويحق لي أن أتلقى العزاء فيه، بعد سبعة عشرة عاماً من استشهاده، وفي وطن فقد أرضه، وبعيداً عن الوقائع التاريخية والعلمية والقانونية المتعلقة بأهمية ووضع جزيرتي «تيران وصنافير»، اللتان تفصلان خليج العقبة عن البحر الأحمر، وتتحكمان في مدخل خليج العقبة، ميناء العقبة في الأردن، ميناء أم الرشراش المصرية، «إيلات المحتلة»، وحسبما جاء بـ «صحيفة هآرتس» الصهيونية: «نشاط الجماعات المسلحة في سيناء أصبح يشكل خطراً على الملاحة في قناة السويس ما دفع شركه التأمين الدولية «لويدز» باقتراح إبحار السفن ٦٠٠٠ ميل حول جنوب أفريقيا لتفادي الخطر المحتمل». وقد أفردت صحيفة «جيروزاليم بوست»: «أن الكيان الصهيوني يتجه لوصل البحر الأحمر من ميناء أم الراشرش المحتلة بالبحر المتوسط عبر ميناء أشكول بالتعاون مع الصين في ما سوف يشكل بديلاً آمناً عن قناه السويس»، وبالتالي يبقى الكيان الصهيوني هو الطرف الوحيد، وليس للسعودية أي دور يذكر سوى كونها لافتة لتمرير المشروع الصهيوني. فبعد عقود من إصرار الدولة المصرية على أن جزيرتي تيران وصنافير مصريتان وتدريس ذلك في المناهج الدراسية، وطرحه أمام المؤسسات الدولية وفي الوثائق الرسمية تغيّر الموقف الرسمي 180 درجة وبدون سابق إنذار أو مشاركه للشعب بأي وسيلة، لتخرج علينا وسائل الإعلام بخبر توقيع اتفاق تعيين الحدود البحرية ما بين مصر والسعودية ضمن 15 اتفاقية وبرتوكول تم توقيعها ما بين الجانبين المصري والسعودي أثناء الزيارة المشؤومة للملك سلمان لمصر، وأعقب ذلك مساء السبت 9 ابريل 2016 صدور بيان من مجلس الوزراء، وعلى إثر ذلك أقام بعض المحامين

دعوى قضائية يوم 10 إبريل أمام محكمه القضاء الإداري بمجلس الدولة، مطالبين بإصدار حكم قضائي بوقف تنفيذ الاتفاقية، ضد كل من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، لمخالفتهم المادة 151 من الدستور، وسط حالة من الغليان الشعبي، حتى صدر حكم أول درجة في 21 يونيو 2016 من محكمة القضاء الإداري ببطلان توقيع ممثل حكومة المصرية على الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية. ومن جديد طعنت الحكومة المصرية في 22 يونيو 2016 على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، وأعلنت أنها ستتقدم بكافة الوثائق التي تحت يديها لبيان سلامة وقوة أسانيدها. وأقامت هيئه قضايا الدولة بصفتها محامي الحكومة دعوى منازعة تنفيذ في 15 أغسطس أمام المحكمة الدستورية العليا، لوقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية واستمرار تبعية جزيرتي تيران وصنافير لمصر، حتى قضت محكمه القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم 8 نوفمبر 2016 برفض استشكال هيئه قضايا الدولة الجهة الممثلة للحكومة، الذي يطالب بوقف تنفيذ حكم بطلان اتفاقية «تيران وصنافير» بين مصر والسعودية لحين الفصل في طعن الدستورية، كما قضت بالاستمرار في تنفيذ الحكم، وتغريم الحكومة مبلغ 800 جنيه. وفي 29 سبتمبر 2016 قضت محكمه الأمور المستعجلة المصرية ببطلان حكم محكمه القضاء الإداري الذي أبطل نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير من مصر للسعودية، وتقدم المحامون بطلب لوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري، استنادًا إلى أن قضاء مجلس الدولة غير مختص بنظر الاتفاقيات والأمور التي تعد من أعمال السيادة، وفقاً لقانون مجلس الدولة، دخل طعن الحكومة على مصرية تيران وصنافير في عدد من التأجيلات، حيث أجلت المحكمة الإدارية العليا الحكم في القضية من 5 إلى 19ديسمبر 2016 للإطلاع على تقرير المفوضين بالمحكمة الإدارية العليا والرد عليه، وبعد الإطلاع حجزت القضية للحكم في 16 يناير 2017.

وقبل نهاية العام وتحديداً في يوم 29 ديسمبر 2016 وافق مجلس الوزراء المصري على اتفاقيه تعيين الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية، وقرر إحالتها إلى مجلس النواب طبقاً للإجراءات الدستورية، الأمر الذي أشعل الغضب الشعبي لاتخاذ الحكومة هذا القرار، لتؤكد الحكومة المصرية بكل فجاجه في مذكراتها التي أرسلت للبرلمان في 29 ديسمبر الماضي، أي قبل صدور حكم بات ببطلان التنازل عن الجزيرتين بنحو 3 أسابيع، أن «الجزيرتين سعوديتان»، حتى جاءت موافقة مجلس النواب على التفريط في الجزيرتين، تجسيداً لاستعداد النظام التفريط في أرض الوطن وخيانته العلنية لخدمه المشروع الصهيوني العنصري في الاحتلال الأبدي للأراضي الفلسطينية وتحويله لأمر واقع عبر تدويل مضايق خليج العقبة والتخلي الطوعي عن أي أوراق ضغط كانت يوماً في يد صاحب القرار المصري، كذلك يعكس استعداد ذلك النظام للإقدام على أي عمل، مهما بلغت درجه رعونته، لنيل رضا أسياده في البيت الحاكم السعودي رعاة التخلف والرجعية والطائفية وساكن البيت الأبيض الجديد وتلبيه طموحهما في اصطفاف إقليمي تتصدره إمارة «آل سعود» في مواجهه إيران، في استخفاف غير مسبوق بمبدأ السيادة الشعبية الذي يزين مواد الدستور وبمؤسسات الدولة نفسها المفترض فيها تجسيد هذا المبدأ.

لقد كانت جلسة التصويت على التفريط عن الأرض تعبيراً صريحاً عن استعداد النظام لتخريب ما تبقى من تقاليد جمهوريه بالكامل لتحقيق كل ما سبق من أهداف، حيث أبت الجلسة أن تكتمل إلاّ بإعلان رئيس مجلس النواب أن «أحكام القضاء هي والعدم سواء» والإعلان بشكل لا يحتمل التأويل أن لا سيد في هذه الرقعة الجغرافية إلاّ الرئيس وجنرالات «كامب ديفيد» المحيطة به. إن التنازل عن تيران وصنافير والحال كذلك هو في واقع الأمر إعلان متأخر عن مصادرة فعلية لسيادة الشعب المصري على كافة مناحي حياته بدءاً من لقمه عيشه التي يجري التلاعب بها عبر قرارات التعويم وتعديلات قانون الضرائب الجديدة ورفع الدعم عن حزمة إضافية من الخدمات والسلع الأساسية، وانتهاءً بالتنازل الطوعي عن ترابه الوطني دونما نقاش أو تدقيق أو رقابة، ليتم تمرير الخيانة على وقع موجات من

حمالات الاعتقالات الأولى في شهر إبريل وحصدت 39 سياسياً معارضاً، والثانية في شهر يونيو عند مناقشة مجلس النواب لاتفاقيه ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية و كانت حصيلة حملة الاعتقالات 151 شخصاً من بينهم 9 سيدات، بمجموع 190 ناشط سياسي أو كادر حزبي أو معارض تم القبض عليهم بين21 ابريل و 20 يونيو 2017 وما زالت الاعتقالات مستمرة، وما زال أكثرهم قيد الاحتجاز ولم يتم إخلاء سبيلهم حتى لحظة كتابه هذه السطور، وهناك 1000 مدنياً يعرضوا للتعذيب في أماكن احتجاز عسكريه، كما وثق «المركز العربي الأفريقي للحقوق والحريات»، وتتحول الشوارع إلى ثكنات عسكرية لمنع أي بادرة تظاهر وتفض المسيرات بقنابل الغاز والخرطوش، بل تعدى الإرهاب حدوده ليصل إلى اقتحام مقار أحزاب شرعية مشهورة ونقابات مهنية والتعدي على أعضائها، ليسدل الستار على المشهد النهائي على تهاوي النظام وفقده لشرعيته بسقوطه التاريخي في بئر الخيانة، لتدخل اتفاقية العار حيز التنفيذ بالتصديق الرسمي على الخيانة في 14 يونيو الماضي، ليعيش الشعب المصري منكسراً، مذبوحاً بنصل الخيانة، يلعق مرارة انكساره ويحيا ذُل ضياع أرضه. فللمرة الأولى، يحيا جيلنا بشكل مباشر واقعة تفريط، وفقدان جزء من أرضه، وإن كان الذل يلاحقنا منذ إبرام اتفاقيه العار «كامب ديفيد»، و العار يتمترس في أرض سيناء الموقوفة لصالح أمن الكيان الصهيوني، يأتي التنازل عن تيران وصنافير، كي يكشف مدى قبح الديكتاتور المصري و فساده الضارب بعمق في جسد مؤسسات الأمن القومي، وتأتي ردود الأفعال لتكشف الأبعاد الحقيقية للمأساة، إن هذا الجيل غير قادر على تمثل المعنى الحقيقي لفقدان جزيرتين من جزرنا، قد يكون ذلك لأنه جاء في زمن الانبطاح والتخاذل الوطني والانسحاق أمام الغول الصهيوني والإمبريالي، قد يكون هذا لأن معنى الوطن انسحق، والانتماء الوطني أصبح جرماً، والشعور بالكرامة الوطنية أصبح من تراث الماضي الذي عمدوا إلى تشويهه، أن الأخطر من فقدان الجزيرتين، هو فقدان غيرتنا على أرضنا والتعامل بميوعة، وتتهاوى مع فقدان الأرض الأوهام التي روج بها نظام السيسي لنفسه واحدة تلو الأخرى، لتكشف وهم حمايه النظام لتراب الوطن، ولتسطر فصلًا جديدًا في سيرة الديكتاتور، لكن سياتي اليوم الذي يحكم فيه مصر من يخبر الشعب المصري بالخيانة التي تعرض لها، من يطلعه علي كيفيه إهدار دماء شهدائه الأبطال بأيدي عملائه، فمهما طال الليل، لا بدّ من فجر الحق أن ينجلي، ولا بدّ للشعب المصري أن يقتص ممن خانوه حتى وإن كان بنبش قبورهم، فالأرض ملك ناسها، معجونة بدم وعرق ملح الأرض، ولا يملك من يعاير المصريين بزجاجة زيت وبرغيف معجون بالمسامير، أن يسلم وطنهم إلى كفيله السعودي، وفي النهاية ستبقى تيران وصنافير أرضا مصرية، وإن منح الخائن صكوك البيع، معركتنا لم تنته.

*كاتب وباحث سياسي من مصر.

فنزويلا في عين العاصفة

موريس نهرا

المخطط التصعيدي الذي تعتمده الولايات المتحدة لضرب النهج الاستقلالي التحرري لشعوب أميركا اللاتينية، يتركز راهناً على فنزويلا، بعدما نجح مؤقتاً في إجراء انقلاب فوقي برلماني في البرازيل، ضد الرئيسة اليسارية ديلما روسيف، وفي الاتيان برئيس يميني تدعمه واشنطن ضد رئيسة الأرجنتين كريستينا كيرشز.

فإقدام الضابط الفنزويلي السابق، أوسكار بيريز، على خطف طائرة هليكوبتر وقصفه مقر الهيئة العليا للقضاء، ووزارة الداخلية، منذ اسبوعين تقريباً، لم يكن عملاً فردياً منفصلاً عن ما تحضره المخططات العدائية نفسها لهذا البلد. بل أنه مؤشر لمرحلة جديدة أكثر خطورة. فمنذ شهر نيسان والتصعيد متواصل، تقوده البرجوازيات العليا واليمين الفنزويلي، وبدعم دوائر واشنطن وأدواتها ومخابراتها، ضد النهج السياسي التحرري الذي أرسي أسسه القائد الراحل هوغو تشافيز، ويستمر مع الرئيس مادورو.

فبعد فشل الحملات السياسية والإعلامية، في ضرب السلطة وإسقاطها، لجأوا إلى الحرب الاقتصادية على فنزويلا والعامل الأساسي الذي كان له وقع شديد السلبية على الوضع الفنزويلي، هو هبوط سعر البترول حوالي 70%، في حين يشكل البترول أكثر من 85% من الدخل الوطني العام. مما أوجد خللاً كبيراً، خصوصاً وأن اقتصاد البلاد الموروث من العهود السابقة، وحيد الجانب، واستمر بعدها.. وأدى ذلك للتراجع في قدرة حكومة مادورو على تحقيق برامج التحسينات الاجتماعية والسكنية للفقراء والفئات الشعبية، بوجه عام، وترافق مع أعمال عدائية داخلية، مثل السطو والقتل، وانتشار الفساد. وعلى الأخص قيام البرجوازية المحلية بقطاعها الخاص الذي يشكل أكثر من 85% من اقتصاد البلد، على إخفاء بعض الحاجيات الاستهلاكية، الضرورية من السوق، وفي مقدمتها الأدوية الطبية، بغية خلق حالة إرباك واستياء شعبي، والحض على التظاهر ضد السلطة والمطالبة بإسقاطها، ودفع الوضع إلى التصادم الداخلي، لإغراق البلاد بالفوضى والعنف، وقد نجم عن ذلك سقوط 75 قتيلاً في الشهور الثلاثة الماضية.

واللافت أن الحادث الهجومي على مبنى الهيئة القضائية العليا، قد حصل في ظروف تدعو فيها حكومة مادورو، إلى انتخاب مجلس تأسيسي في 30 تموز الجاري، يتيح للشعب ممارسة حقه في الإنتخاب، للوصول إلى إقرار قواعد ونظم جديدة لإدارة وضع البلاد، والخروج من الأزمة القائمة.. مما يدل على أن دعاة المخطط الهجومي العدائي، يعملون لمنع إعطاء الشعب فرصة الإنتخاب والتعبير عن إرادته، وإن دفاعهم عن حقوق الشعب هو إدعاء زائف.

لقد أتى رد الرئيس مادورو على هذا الإعتداء الإرهابي، وقوله إنه يرمي إلى إغراق البلاد بالفوضى والعنف، ليظهر مدى الإحتدام الذي بلغه الصراع. وأن إعلانه الدفاع بكل الوسائل ضد العنف الرجعي، بما في ذلك بالسلاح إذا اضطرت السلطة، لحماية النهج البوليفاري، ينم عن رؤية لجوء القوى المعادية إلى احتمال الإنزلاق نحو الحرب الأهلية.

وليس خافياً أن الولايات المتحدة تطمع بإعادة سيطرتها على بترول فنزويلا الذي يشكل أكبر احتياطي نفطي في العالم. وأن النهج الاستقلالي الفنزويلي، ودوره في أميركا اللاتينية، يعزز استقلالية القارة والتقارب بين معظم بلدانها، وتفلتها من هيمنة واشنطن. ألم يبرز ذلك في تصريح أعلنه الرئيس الأميركي السابق أوباما، العام الماضي، يعتبر فيه فنزويلا تشكل خطراً على الولايات المتحدة؟ ومع أن هذا التصريح مدعاة لإستهزاء المراقبين، إلاّ أنه يعبر بوضوح عن عداء واشنطن للنهج الاستقلالي التحرري لشعوب وبلدان أميركا اللاتينية.

أو لم يعكس مشاعر العداء نفسها، تصريح الرئيس الحالي دونالد ترامب الذي أعلنه منتصف شهر حزيران في ميامي، أنه ألغى من طرف واحد، وبكل صفاقة، الخطوة الأولى نحو تطبيع العلاقة مع كوبا؟

ألا يعبر المخطط الأميركي الصهيوني هنا، عن عدائه لشعوبنا، وأي نهوض شعبي تحرري يعارض سيطرته على منطقتنا العربية، وسرقة ثرواتها الكبيرة، ولحرمان شعوبنا من استخدامها للتنمية والتكامل بين بلداننا العربية؟

أليست «الفوضى البناءة» والنزاعات والحروب المفتعلة، هي لتدمير بلداننا وتفتيتها وإغراقها بالمآسي والفقر والتهجير؟

أليست هذه السياسة الأميركية هي نفسها ضد شعوب فنزويلا وكوبا وأميركا اللاتينية؟

فإلى فنزويلا وشعبها، وشعوب أميركا اللاتينية كل التضامن ضد العدو الإمبريالي المشترك، ومن أجل التحرر والتقدم والسلام.

اليونيسف والأطفال، العراق مثالاً..

كاظم الموسوي

ثمن باهظ يدفعه الأطفال في فترات الحروب والصراعات والاقتتال والنزوح والهجرة في كل البلدان التي تتعرض لأي من هذه الكوارث، أو لجميعها مرة واحدة. وإذا كان الأطفال هم الضحية الأولى في دفع الثمن مع عوائلهم وذويهم المباشرين فإن المحنة تكون أكبر حين تطول فترتها وتتشابك فيها عوامل متعددة ومسببات ونتائج مختلفة وتداعيات غير محسوبة او محسومة أو محددة. وبما أن منظمة اليونيسف، كمنظمة دولية لرعاية الطفولة، ومشغولة في مهامها لأجل الطفولة، فتقاريرها عن أطفال العراق سلطت الأضواء على الكثير من المعاناة والمسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية لحمايتهم وتوفير ما يلزم ويمكن لهم، كما حذرت من مستقبل كارثي للأطفال.

شهد الآلاف من أطفال العراق أعمالًا وحشية ارتكبها تنظيم ما يسمى «داعش» الإرهابي بعد اجتياحه لمناطق واسعة في شمال وغرب العراق. حيث صدمت أفعال التنظيم العالم بارتكابه الفظائع بالمدنيين العزل، واستخدامه أساليب وحشية في تصفية رجال الأمن العراقيين. ولكن صدمة أطفال العراق كانت أكبر من أي صدمة أخرى، فقد رأوا تلك الأعمال الوحشية بأم العين. وتركت هذه الفظائع جروحاً عميقة في نفوسهم، قد يستغرق التعافي منها أعواماً.

في تقرير صدر في 30 حزيران 2016 أشارت المنظمة إلى أن ثلث أطفال العراق باتوا بحاجة الى مساعدات إنسانية. وأكدت أن 3.6 ملايين من أطفال العراق - أي طفل من كل 5 أطفال في البلاد - معرضون لمخاطر الموت والإصابة والعنف الجنسي والاختطاف والتجنيد القسري في صفوف المجموعات المسلحة. وكشف التقرير الذي صدر تحت عنوان «ثمن باهظ للأطفال» أن عدد الأطفال المعرضين لهذه المخاطر ارتفع في الأشهر الـ 18 الاخيرة بـ 1.3 مليون طفل.

وقال بيتر هوكنز، ممثل يونيسيف الإقليمي في العراق، إن «أطفال العراق وضعوا في خط النار، وهم يستهدفون بشكل متكرر وبلا رحمة. نناشد الأطراف كافة توخي ضبط النفس واحترام وحماية الأطفال. يجب علينا المساعدة في منح الأطفال الدعم الذي يحتاجونه لكي يتماثلوا من اهوال الحروب ولكي يتمكنوا من المساهمة في بناء عراق يسوده الرخاء والسلام».

ذكر التقرير إن 1496 طفلاً اختطفوا في العراق في الأشهر الـ 36 الأخيرة، أي بمعدل 50 طفلاً في الشهر الواحد، وأجبر الكثيرون منهم على القتال أو تعرضوا للاعتداء الجنسي. كما كشف التقرير أن 10 بالمئة تقريباً من أطفال العراق ـ أي أكثر من 1.5 مليون طفل - قد أجبروا على الفرار من مساكنهم نتيجة العنف منذ بداية عام 2014 ولمرات متكررة في بعض الأحيان. وتسببت الحروب في أعطاب واحدة من كل 5 مدارس، مما أدى إلى فقدان 3.5 ملايين طفل تقريباً لفرص التعليم.

وطالبت اليونيسف باتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بحماية حقوق الأطفال في العراق من خلال 5 خطوات محددة يجب أن تتخذ دون إبطاء.

وفي بيان جديد، صدر في 21 أيار الماضي، حذرت المنظمة أن «مستقبل

وأمن العراق الاقتصادي وازدهاره يعتمد على زيادة حجم الاستثمار في التعليم اليوم»، مشيرة إلى أنه «بالرغم من أن الاستثمار في قطاع التعليم في العراق مكلفٌ، إلاّ أن عدم القيام بذلك سيكلف الأمة أكثر بكثير في المستقبل».

وأضافت، أنه في تقريرٍ لدراسة «كلفة ومنافع التعليم في العراق»، الذي أطلقته وزارة التربية بدعمٍ من اليونيسف، قُدِرت الخسائر الاقتصادية نتيجة الهدر الكبير للأموال بسبب الأجور المهدورة جراء التسرب من المدارس في العام الدراسي 2015-2014 فقط بحوالي مليار دولار أميركي.

وشددت اليونيسف على أن «شح الاستثمار والموارد في التعليم يهدد مستقبل ملايين الأطفال العراقيين، حيث يفتقر 3.5 مليون طفل عراقي في سن الدراسة إلى التعليم، مما يعني أنهم يصبحون أكثر عرضةً للزواج المبكر وعمالة الأطفال والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة». وأشارت إلى أن «نصف الأبنية المدرسية في العراق بحاجة الى إصلاحات عاجلة. وفيما يتسرب الأطفال من المدرسة، يرسب أخرون في مراحلهم الدراسية»، منوهة إلى أن «انخفاض معدلات التحصيل التعليمي للأطفال اليوم يعني وظائف بأجور منخفضة في المستقبل».

وأشار تقريرٌ مصاحبٌ لليونيسف عن «فقر الأطفال في العراق»، إلى أن واحداً من بين كل خمسة أطفال فقراء قد تسرب من التعليم قبل إتمام الدراسة الابتدائية وذلك لأسباب اقتصادية.

وذكرت المنظمة أن الأطفال هم أكثر من يعاني استمرار الصراع والنزوح في العراق، حيث يعاني نحو 40 في المائة من الأسر النازحة من الفقر. ونحو نصف الأطفال النازحين في العراق هم خارج المدرسة. أما الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تضررت بشدة جراء «أعمال العنف» في العراق، فأكثر من 90 في المائة منهم لا يرتادون المدرسة. وقامت اليونيسف بمناشدة الجهات المانحة للتبرع بما مقداره 32 مليون دولار أميركي لتمويل برامجها في دعم التعليم في العراق خلال عام 2017، ولم تتلق سوى نصف التمويل المطلوب.

هذه الشهادات والأرقام والتحذيرات جرس إنذار وتنبيه ودعوة عاجلة لدراسة الأوضاع والتفرغ لها والعمل بجدية وحرص واهتمام لإنقاذ الأطفال والعراق معاً. ورغم أنها عن العراق مثالاً، إلاّ أنها تتشابه مع ما حصل ويجري في بلدان أخرى، وبالأخص في الوطن العربي، وما يبيت له من خطط عدوانية ومشاريع تصفية وتدمير منظم ومقصود.

فأي ثمن كبير سيدفعه العراق لبناء مستقبله؟!.

التناغم بين الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني في الأسلوب والأدوات

د. خليل سليم

يجمع أكثر المراقبين السياسيين، على أن هناك تناغماً بين الإدارة الأميركية، والكيان الصهيوني في المرحلة الدقيقة والحساسة التي تمر بها المنطقة، وبعد وصول ترامب على رأس الإدارة الأميركية على وجه الخصوص.

هذا التناغم عبّرت عنه الرسائل التي وجهها الطرفان، والمصحوبة بالتهديد والوعيد، لحدث مزعوم وافتراضي، يتوجهان به للنظام السوري وحلفائه، وبدون أية اثباتات أو مؤشرات تستند إليها، ناهيك عن التاريخ الشخصي لرئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو، وصاحب الطبيعة العدوانية والفاشية. ومكتسب صفة المدمر الاقتصادي بامتياز، لبلدان الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا، والمخطط لنهب الثروات من شعوب العالم وضخها إلى الداخل الأميركي، نعني الرئيس ترامب، مما يعني تضخماً في الثروات وتكديس الأموال على صعيده الشخصي، ولمصلحة الرأسمال الأميركي.

على الصعيد السوري - العراقي

العدو الإسرائيلي من حين إلى آخر، يقوم بتوجيه ضربات جوية أو بقصف لمواقع تابعة للجيش السوري وحلفائه، يسبقها إرسال صاروخ واحد من قبل جبهة النصرة يسقط عادة في منطقة معزولة ومتفق عليها مع الجيش الصهيوني، كي يؤخذ ذريعة لقصف إسرائيلي لمواقع الجيش السوري، وهو مبرمج وممنهج بين النصرة والإسرائيليين!

كلما اشتد الخناق على جبهة النصرة في القنيطرة، يتم رمي عدة قذائف من قبلها إلى الداخل الفلسطيني، لتتدخل مدفعية وطيران الاحتلال الإسرائيلي لحمايتها، ونقل جرحاها إلى الداخل، للمعالجة في مستشفيات الكيان الصهيوني. تحولت الرواية الإسرائيلية، إلى مادة تهكم وسخرية من وسائل الإعلام الغربية، وداخل المجتمع الصهيوني نفسه، الذي يبدي امتعاضاً من هذا التقارب والتنسيق مع عصابات مسلحة متشددة، قد تنقلب عليهم. وبرأي الصهاينة، «العربي الجيد هو العربي الميت مهما كانت توجهاته»!.

الولايات المتحدة الأميركية أيضاً تستخدم الأسلوب الصهيوني، فهي تقوم بقصف الجيش السوري بصورة مباغتة، بعد أن يشتد الخناق على الأدوات التي تدعمها، نعني المجموعات المسلحة، التي تؤمن للأميركيين موطئ القدم، على الأراضي السورية، وخاصة المتاخمة للعراق والكيان الصهيوني. بل وأحياناً ترسل أميركا تحذيراً، من نسج وفبركة المخابرات والبنتاغون، من أنها ستضرب مواقع الجيش السوري، وتهدد الأسد مباشرة، في حال استخدم الأسلحة الكيميائية، بينما واقع الحال، ومن التجربة يعلق المراقبون السياسيون، بالقول: «هذا يعني أن الأسلحة الكيميائية وصلت للمسلحين، وحتى لعناصر داعش!. التي تدعي أميركا محاربتها، مما يعني أن هجوماً كيميائياً منتظراً، وبالموازاة ضربة أميركية جديدة للجيش السوري منتظرة؟!

سبق لترامب أن أمر بقصف مواقع للجيش السوري، بعد مجزرة كيميائية ارتكبت في خان شيخون السورية، وحاول إلصاقها بالجيش السوري، إلاّ أن

الناطق باسم البيت الأبيض أعلن بعدها، «ليس هناك من إثبات، من أن الجيش السوري والأسد مسؤول عنها، والتحقيقات مستمرة"!.

ما يجري على الحدود العراقية السورية، وبعد اندحار داعش عن الموصل. من انتشار للجيش الأميركي، هو بالأساس للحفاظ على أمن «إسرائيل» وطمأنتها، من تمدد الحشد الشعبي.

ناهيك على أن الشركة العملاقة للنفط الأميركية «هاليبورتون» كانت قد وقعت عقداً لثلاثين سنة مع الحكومة العراقية؟

إذن، النفط وأمن إسرائيل يفسر الانتشار للجيش الأميركي والحصة المرتقبة لأميركا من سوريا بعد الحرب عليها.

المرحلة المقبلة ستشهد تصعيداً خطيراً، تستخدم كل الأطراف، كل الأوراق الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، يترافق ذلك، مع استكمال عملية التموضع العسكري على الجبهات! استعداداً لمرحلة ما بعد داعش. «الورقة الأقوى التي كانت بيد أميركا لإقامة الدولة الإسلامية المتحالفة مع أميركا وتنجز التطبيع مع إسرائيل» جاء ذلك في كتاب كلينتون، الذي صدر مؤخراً، وأحدث صدمة في الشارع الأميركي، وتعترف فيه عن مسؤولية أميركا في خلق داعش، وأقرت «بأن المشروع قد باء بالفشل، وسينتهي قريباً». واليوم ونحن نشهد على التناغم والتنسيق، بين العدو الإسرائيلي وإدارة ترامب.

ماذا في جعبة الأميركيين والصهاينة والرجعية العربية من خطط من أجل إعطاء دفعة جديدة لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» ومن هو العدو القادم المباشر وبأي من الأدوات، من أخوات داعش، تعده الإدارتان الأمريكية والعدو الصهيوني لدول المنطقة؟.

أما السعودية ودول الخليج فقد دفعت ما يترتب عليها وستدفع تمويلاً جديداً للمشروع الأميركي الصهيوني والجائزة الكبرى للكيان الصهيوني، ستكون الإعتراف والتطبيع معه، في القمة العربية المقبلة في الرياض!.

الذي نعرفه أن الأزمة السورية ستزداد تعقيداً حتى بعد الإنتهاء من داعش. والحرب في سوريا لم تنته فصولها بعد؟! ولا يلوح في الأفق بوادر حل في الأمد القريب، لإنهاء الصراع في سوريا وعليها.

النضال الطلابي.. يُسقط أوهام النظام فننتصر

بشار بحسون

الجامعة اللبنانية هي الجامعة الوطنية التي تكرّست بنضالات الطلاب والأساتذة سويًّا ففُرضت بقوة الحق، حق اللبنانيين بتعليم مجاني، وهذا الحق يصبّ مباشرة في خدمة المجتمع وتطويره من خلال الأبحاث الجامعية في مختلف الاختصاصات بمجالاتها المتعددة.

منذ أول حق لم يُؤمّن للطلاب، بدأوا برسم خطّهم الضروري الذي يحتّم عليهم ترتيب الأولويات لتكون الجامعة الوطنية ساحة صراع مباشرة مع النظام الذي يعمد فيها إلى إيهام الطلاب بحرصه على مطالبهم وحقوقهم «المقبولة» التي لا تتعارض مع تدجينه للجامعة في هدف تطويعها لخدمة مصلحته.

انطلاقاً من هذا الدور تحدّدت معالم النضال لطلاب الجامعة اللبنانية، مشكّلين عقبة أمام النظام الطائفي السائد في لبنان والذي طالما قام بتطويع الجامعة، مما وضعنا أمام معركة متعددة الأوجه والمسارات.

من هنا تأتي حتمية العمل لوضع أسس وأطر تراكم بشكل موجّه ومرن، لتخطي عقبة خوف الطلاب من التنظيم والبيروقراطية والطائفية ولتأطير نضالاتهم ضمن السياسة العامة لحماية الجامعة وعودتها لأداء دورها التحرري في بناء ثقافة وطنية تحررية في العلوم والتكنولوجيا وفي تطوير اللغة. وما هو بديهي أنه ليس لهذا الدور من أرضية في أجواء التبعية للنظام وسياسته المهمشة للجامعة اللبنانية.

ورغم كل محاولات استخدام الجامعة كساحة إضافية للتعبئة الطائفية، سهّل فضاء الجامعة وحاجات طلابها إلى خروجهم من خطاب الطائفية لأن القضايا الطلابية وحّدت معظم الطلاب الذين يعانون يومياً من الإهمال على أكثر من صعيد، بدءاً بالحاجات الأساسية البديهية مثل عدم توفر مقعد دراسي وصولاً إلى منهج دراسي غير ملائم أو مباني غير مجهزة..

وكما يُقال الحق سلطان، فكان اتحاد الطلاب حتمياً كما جاءت قوة المواجهة رغم كل مساعي التشتيت والتفريع، ليشكّل مجمع الحدث الجامعي ساحة أساسية للمواجهة مع السلطة الإدارية المتمثلة بإدارة الجامعة والمجالس الطلابية غير الشرعية. إذ أن تضارب مصالح القوى السياسية التي تنتج عن سياسة المحاصصة في السلطة برزت إلى العلن مع انتهاء عقد شركة الخرافي المشغلة لمجمع الحدث والمناطة بأعمال الصيانة واختيار شركة جديدة أخرى وعمدهم إلى صرف جزء كبير من العمال. وبطبيعة الحال هذا ما دفع العمال إلى الإضراب احتجاجاً على طردهم التعسفي، فتعطلت الكهرباء والإنترنت عن الجامعة وعاشت أيّاماً من الظلمة، فنتج عن ذلك تأجيل للإمتحانات الجزئية، من دون أي مراعاة لحقوق الطلاب كما العمال ولمعايير الشفافية في الصفقات التي تتخذ صفة المحاصصة دوماً. وسط هذا الواقع بدأ عدد من الطلاب بالتحرك وخاصة الطلاب في السكن الجامعي الذين عانوا من انقطاع الكهرباء وكل المقومات الأساسية للحياة.

هذه التحركات كانت قد بدأت مع «نادي نبض الشباب» وسعيه لتخفيض أسعار السلع في كافيتريا السكن الجامعي وتزايد غضب الطلاب مع أيام من انقطاع الكهرباء والأنترنت والخدمات الأساسية، لتتشكل بعد ذلك «لجنة السكن الجامعي» من طلاب مستقلين وأندية وحتى من بعض الطلاب المنتسبين للأحزاب الذين رفضوا صفقات أحزابهم. هكذا تكرّس شكل مسار المواجهة الجديد بخروج كل طالب من إطار الزواريب الضيقة للتطلع إلى مصلحة الجامعة الأساس. فبدأت الاعتصامات تتوالى في مجمع الحدث حتى يوم ٤ نيسان الذي شهد تظاهرة طلابية أمام السكن الجامعي بمشاركة تعدّت الآلاف من الطلاب، وكانت قد دعت إليها كل الأندية والمنظمات، كما انضم بعض الطلاب الذين لم ينصاعوا لقرارات أحزابهم وخرجوا عن إطارها للالتحاق بموجة الاحتجاجات التي تنادي بحقوقهم الطلابية.

وشكّلت هذه التظاهرة الحاشدة حاضراً أعاد للحركة الطلابية أمجاد نضالاتها دفاعاً عن جامعة الفقراء، والذي لم تشهد مثيله أروقة الجامعة منذ فترة بعيدة. وجاء بعده تصعيد للخطاب الطلابي حيث أعلن طلاب السكن الجامعي إضرابهم عن دفع الرسوم الشهرية حتى تحقيق مطالبهم. ولم يقتصر التحرك على طلاب مجمع الحدث الجامعي، بل تعدّاه إلى مختلف فروع الجامعة اللبنانية في صيدا والنبطية وبعلبك وفرن الشباك والفنار حيث أعلن الطلاب تضامنهم مع زملائهم في معركة الحقوق البسيطة. وعلى إثر ذلك هابت الأحزاب وإدارة الجامعة الوضع الاحتجاجي الذي ساد مختلف الجامعات وسارعت إلى حل المشكلة وتسوية أوضاع العمال، وبنفس طريقتها المعهودة في تمرير صفقاتها، ولكن هذه المرة أخذت بعين الاعتبار تنفيذ بعض مطالب الطلاب. فأصبحت أسعار السلع موازية في كافيتريا السكن لما في الأسواق، وعادت الخدمات الأساسية وجُهّزت غرف السكن بكل ما تحتاجه من أثاث وأجهزة تسخين وغيرها.

> وعي الطلاب لحقوقهم واتحادهم هو السبيل الوحيد لتكريس الحقوق لحماية جامعتهم

إن نجاح الخطوة الأولى يكمن في هذه التجربة التي أخرجت الطلاب من أطر الأوهام التي وضعها النظام الذي طالما حاول إقناعهم «بالمقبول». والمضحك في الأمر أن المجالس الطلابية غير الشرعية لم تتوانَ عن متابعة النهج نفسه، فجاء الإعلان عن تحقيق هذه الحقوق البديهية على شكل جوائز ترضية للطلاب. إلاّ أن هذه الحيلة لم تنطلِ على معظم الطلاب الذين حملوا شعار «استقلالية الجامعة»، معتبرين استرداد بعضٍ من حقوقهم في ظلّ الفساد الذي أُغرِقت به الجامعة اللبنانية، هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقلالية.

إذاً، وعي الطلاب لحقوقهم واتحادهم هو السبيل الوحيد لتكريس الحقوق لحماية جامعتهم. ويداً بيد بمساعدة كل غيور على الجامعة الوطنية من الأساتذة سوف تعود الجامعة لدورها التحرري الذي يضع النظام الرأسمالي أمام معركة مع مستقبل يحمل بذور نهايته.

للحزب الشيوعي... تاريخٌ يُكتب

أحمد داغر

جاء في التقييم السنوي للمكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني لنشاط «لجنة العمل مع عائلات الشهداء والجرحى وتاريخ الحزب والمقاومة « اقتراح يهدف للشروع بكتابة تاريخ الحزب والمقاومة.. إقتراح لطالما كان محقاً، هذا يعني أنه ينبغي علينا نبش الزمن الغابر، زمن ما قبل الولادة وحتى تاريخه، بكل أحداثه ومراحله، بسلبياته وإيجابياته، والأكثر دقة، وصولاً للدخول إلى تاريخ كل منظمة في كل بلدة، وحي ومنطقه إذا أمكن «وهي بالمئات»، كان للحزب فيها مرقد نضالي. إنها حقاً مهمة لا تقل أهمية عن أي معركة نضالية تخاض للفوز بها.

أما الدافع الذي وضعته لجنة العمل من ضمن مهامها فلا يتوقف فقط على طلب الشيوعيين الملح في مؤتمراتهم ليكون للحزب أرشيفه الغني بالتضحيات والنضالات (هذا لا يعني أننا لا نملك الكثير من الوثائق)، لا بل أعني أبعد من ذلك، الغوص بعمق في البيئة وظروفها التي ولد من رحمها «الشيوعي» وأحاطته وأثرت في مجمل حياة مجتمعه كما أثر بها. إنه حلم سيُقدم الحزب على تحقيقه.

...وإذا سجل للنظام السياسي اللبناني عجزه في توحيد التاريخ اللبناني، كون الصراع مذهبياً وطائفياً، وذلك حال دون إعطاء المواطنة والنسيج الواحد الصفة المعتمدة في الوطنية، وإستبدلها بالشراكة والمشاركة ...فإننا ونحن نعتز بأننا حزب كل الطوائف والمذاهب، حزب كل المناطق والأحياء، لا بل حزب كل فئات المجتمع المتضرر من تخلف نظامنا السياسي والفكري وتوابعه. سيسجلُ لنا ونحن نكتب تاريخ حزبنا إبتداء من الشيوعي الأول في بلدته أو حيه، ومع نمو منظمته وصولاً إلى الإنخراط في المهام الوطنية، عملٌ متقدم ونادر، ستحفظه أجيال المستقبل على أنه صلب من العراقة للتاريخ الوطني اللبناني.

...وليس في الأمر هنا أية حماسة مفرطة إنه غاية في الأهمية والمعرفة والتحليل ومؤثراته على تطور الواقع السياسي والإجتماعي لشعبنا.. فنحن الشيوعيين اللبنانيين جزء من هذا التاريخ اللبناني كان لنا حيزٌ من المشاركة والتفاعل في مجرياته كما كان له علينا انعكاساته، فلم نغب عن الشارع والحراك الشعبي، والإعلام وخلف المتراس كما السجون وغيرها. ولم يبخل الرفاق الكتاب في إغناء مكتبة الحزب بتاريخ الأحداث وكتابة المراحل النضالية للحزب بدءاً من ما قبل الصراع مع الإستعمار الفرنسي والنشاطات النقابية والعمالية إلى الحرب العالمية الثانية وثورة 1958والصراع العربي الإسرائيلي ومرحلة الحرب الأهلية و حتى يومنا هذا.

إلاّ أن القلائل جداً من الرفاق الذين كتبوا بإمعان وتفصيل عن

تاريخ نشأة المنظمات الحزبية وتداخلاتها في قراهم كما كتب الرفيق حمزة الأنصاري وبكل جرأة في كتابه «أنصار الذاكرة «، حين فصل بدقة الظروف الموضوعية والذاتية التي دفعت بمجموعة من الشبان بواقعهم الإجتماعي والثقافي والديني، في أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي، ليجتمعوا ويتعرفوا على الفكر الشيوعي والحاجة للإنتماء إليه لتحرير الشعوب من الإضطهاد والظلم. وليكبر معهم حلم الشيوعيين الأوائل بإنضمام المئات منهم إلى صفوف الحزب في البلدة وإحداثهم تأثيرات هامة في الحياة اليومية، بحلوها ومرها، من تمرد أهلها على الإقطاع إلى توزيع المشاعات على الفقراء والدفاع عن مصالحهم إلى الإقتتال الداخلي. وحتى يومنا هذا (وأترك المجال في المرة القادمة لمناقشة الكتاب).

إنطلاقا مما جرى ذكره. فإن عملا كهذا في غربلة التاريخ وبهذه التفاصيل المتوقعة لن يكون من السهولة بمكان، وسيستغرق وقته اللازم لذلك... إنه قرن من الزمن حين كانت

يومها السرية والملاحقات والإعتقالات، حتى الإغتيالات والتصفيات وقيادة العمل الوطني المتسترة والعلانية، الخسائر والربح، النهوض والتراجع، الوضوح والفوضى، الصعود والإنحسار، سيكون لكل هذا في كتابة التاريخ المتوقع للحزب مراجعات في النشأة، وبناء الهيكلية والتبعية، والإستقلالية .... إنه الغنى مما عرفناه من الماضي لخدمة الحاضر والمستقبل. وبذلك نفسر قول كاتبنا الكبير أمين الريحاني في كتابه «التطرف والإصلاح» في أواسط أربعينيات القرن الماضي. «نحذر الإستثماريين من العاصفة الآتية من وراء القوقاز ستسقيهم الويلات كما تسقى السموم الرمال» وهو يقصد بذلك الشيوعية.

وبالفعل كان لهذا أثره، حين نال الرفيق فرج الله في الإنتخابات النيابية سنة 1947 أربعة عشر ألف صوتاً منفرداً مقابل إميل إدة وبشارة الخوري.

فحزب كالحزب الشيوعي أثبت حضوره في العديد من المحطات، ومر على العديد من الصدمات في تاريخه، فلو تلقاها غيره لاختفى أثره من الوجود... لنعطي لسؤالنا المشروع حقه، أي نوع هذا من الأحزاب الذي يصمد منذ 1924 وحتى يومنا هذا؟... نحن حتماً لن نكون وحدنا في صياغة التاريخ النضالي للحزب، فسيكون معنا أكثر من جيل من القادة وأصحاب الفكر، من كتابات فؤاد الشمالي وفرج الله الحلو ومصطفى العريس إلى نقولا الشاوي وجورج حاوي ووضاح يوسف الحلو، ويوسف إبراهيم يزبك، وصولاً لمسعود ضاهر ومحمد دكروب وكريم مروة ومحمد عبدو والعشرات. ولن يكون هذا التاريخ المنتظر والمعمد بالدم محصوراً بمحازبيه فهو سيضم بصفوفه كل من عاصر وشهد وشارك وأيد وإنتقد وحمى وساعد في نهضته ومقاومته. إنها ورشة عمل حقيقية.

ولن تكون كتابة التاريخ بعيدة عن الساحة العربية التي حمل لواءها حزبنا للدفاع عن مصالح العمال والفلاحين والمضطهدين في العالم العربي، لا بل كان السباق والمبادر الأول في الوقوف في الصفوف الأمامية وفي المواقع والأماكن الخطرة مع حركات التحرر العربية. ودفع الثمن بإستشهاد قائده فرج الله.. من هنا سيكون لرفاقنا في كل قطر عربي، كلمة بعمق الدور والعلاقة التاريخية.، بالمعطيات والأدلة ليشهد على جذور إمتدادات سنديانتنا الحمراء، متخطية حدود العرب إلى العالم، من الحرب العالمية الثانية مروراً بالثورة الكوبية وأميركا اللاتينية وإفريقيا ومختلف حركات التحرر على الكرة الأرضية.

إنها حقاً كتابة التاريخ الذي لن تسعه المجلدات وسيتلذذ بقراءته القريب والبعيد، وسنكتبه بتجرد ودون أية مغالاة بأحداثه، وسنعطي لشهدائه وقادته ولرفاق الحزب حقهم، فالشعوب هي صانعة التاريخ ونحن منهم، وليست حكراً علينا... والمهم أن تبدأ أقلام الباحثين بكتابة وإعادة صياغة الأسطر الأولى بشفافية...

مسرح إسطنبولي يُطلق مهرجان لبنان المسرحي الدولي

أعلنت إدارة مسرح إسطنبولي وجمعية تيرو للفنون عن إقامة الدورة الثانية من مهرجان لبنان المسرحي الدولي في الفترة المتدة من 19 ولغاية 24 أب الجاري، في مدينة صور، والنبطية، وجزين، وبنت جبيل، وطرابلس، وذلك بالتعاون مع البلديات ووزارتي الثقافة والسياحة وإدارة الريجي اللبنانية.

وتتنافس العروض في المسابقة الرسمية للمهرجان على جائزة أفضل ممثل وممثلة وجائزة أفضل إخراج وأفضل نص وأفضل سينوغرافيا وأفضل عمل متكامل. وعبرت اللجنة المنظمة عن أهمية إقامة المهرجان في مناطق مختلفة مع وجود ورش تكوينية وندوات ومناقشات مما يساهم في بناء جمهور ويؤسس لثقافة مسرحية في جميع المناطق تحقيقاً للإنماء الثقافي المتوازي في وجه المركزية والتهميش الثقافي الذي تعانيه بعض المناطق اللبنانية.

ويقوم مسرح إسطنبولي حالياً بإعادة ترميم وتأهيل «سينما ريفولي» في مدينة صور بعد 29 عاماً والتي أقفلت عام 1988 بعد تراجع الحركة السينمائية في لبنان، فبعد إعادة فريقه إفتتاح «سينما الحمرا» بعد 30 عاماً وتأسيسه وإطلاقه لمهرجان صور المسرحي والسينمائي والموسيقي لدورات متتالية بمشاركة فنانين لبنانيين وعرب وأجانب، عاد الفريق العام الماضي وإفتتح «سينما ستارز» في مدينة النبطية بعد 27 عاماً وأطلق فيها مهرجان لبنان المسرحي والسينمائي الدولي، فضلاً عن تأسيسه «محترف تيرو للفنون» للتدريب المجاني على المسرح والسينما والتصوير والرسم في القرى والبلدات، ليشكل بذلك ظاهرة ثقافية وحالة فنية فريدة

من حيث إيجاد منصات ثقافية جديدة وإقامة المهرجانات والعروض وأسابيع الأفلام والكرنفالات.

هذا وعرضت أعمال محترف تيرو للفنون في كل من تونس والجزائر والمغرب والكويت والأردن والبرتغال وهولندا وتشيلي وجورجيا واليونان ضمن مهرجانات وعروض حصدت الفرقة من خلالها جائزة أفضل عمل مسرحي من وزارة الثقافة اللبنانية في مهرجانات الجامعات العام 2009 وجائزة أفضل ممثل في مهرجان عشيات طقوس بالأردن العام 2013، أما عمل «تجربة الجدار» الذي شارك في مهرجان ألماغرو الإسباني يعتبر أول عمل عربي يدخل في المسابقة الرسمية للمهرجان في العام 2011 .

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

هل الشعب يريد...!؟

أحمد وهبي

لا بدّ أن يظهر الجميل من القبيح في دواخلنا قبل أن يرى الآخرون ذلك. لا بدّ من النظر لغد مشرق وسعيد دون الوقوف على ماض تعيس. لا بدّ أن ينتصر المرء منا على ذاته تحدياً واعتمالاً لما هو الأحسن والأفضل. لا بدّ من إعمال العقل كي لا ننشغل بتوافه الأفكار الموبقة ودحضها. لا بدّ أن نكبح جماح الغضب في المواقف الصعبة والمؤلمة بما يولد قيمة إنسانية عالية. لا بدّ أن اختيار الكلمات المناسبة يظهر جوهر وقيمة المرء وليس في مظهره البراق. لا بدّ أن نترفع عن صغائر الأدران والأحقاد كي ندرك علة وجوهر وجودنا. لا بدّ من أخ صديق، وصديق أخ حميم كي تحلو الحياة. لا بدّ أن نعيش مع من يؤثر الآخر على نفسه، من يكون صدره رحباً، لا يتحول عنا عند أقل الأمور. لا بدّ من ناصح ولو بقسوة؛ فهو المحب بما لا ندرك. لا بدّ من وردة ثغرنا، فهي مفتاح القلوب، ومصداق ما نكون....

لا بدّ من زمن في زمن... من حياة، من خلاص ذاتي لخلاص أكبر، لإنسانية سمحاء تقينا شرور كل هذي الحياة التي نحياها...

لا بدّ من كشف صهاينة وفراعنة العصر، فهم دون معشر البشر، لا يتورعون عن أي شر، هم أخصامنا وقد أقاموا بين ظهرانينا، انتهكوا عيشنا وحرماتنا وأحلامنا، هم يدعون إصلاحاً؛ بأنهم إخواننا، وهم قتلتنا صحباً ومساءً، هم السارقون لأمسنا وغدنا... لحاضرنا وقد ادعوا ألوهة، لا يؤمنون بغير إله المال والسلطان، ففي هذا النحر ليس سوى حقيقة واحدة... ألا وهو صمتنا على هذا الكفر، انشغالنا بتوافه الأمور وجراثيم الفساد يوغلون بدّمانا، بسمانا يلغون، ولا كرامة لحينا شيخاً كبيراً أم صغيراً كان، والأفواه تقتات النفايات ومزابل الأفكار، والشعب يريد... كيف يريد ولا يخرج على حلفاء الشيطان، هؤلاء قوتهم هنا... في صمتنا، في تألهينا لهم، وهم كأصنام قريش، أصنام ويا للعجب أتقنوا كيف نكون فرقا متقاتلة، حتى صرنا أمما لتقاتلوا وليس لتعارفوا، وقد قيل عنا بأننا خير أمة أخرجت للناس، كيف صرنا أسوأ أمة في الجهل...

لا بدّ ونحن في عصر المعرفة أن يحدث قتل لفرعون في دواخلنا، لكل متصهين ولاهث وراء رب المال. لا بدّ أن نطلع من ظلماتنا كي نكون بشرا حقيقيين منتصرين، لا بدّ من تغيير حقيقي، من إعادة صياغة كل ما كان؛ فأسماء الشهداء فاضت عن اللائحة، والعناوين تبدّلت والأماكن والأزمان، ويبقى نور ولو ضئيل يمنح كفيف وظلمة العقول والنفوس بعض أمل، إن تمسكنا به لأهتدينا إلينا... لانتصارات تزيح غلس نظم الفساد والطائفية والقتل اليومي، هل من يوم نحلم فيه، يوم، غد لا بدّ آت.

حين يغني الألم...

كيف وقد صرنا في أماكن لا ننتمي إليها،
نلتقي، نمر برغم الضياء كالغرباء
كأنما نعبر صداقات وقد أظلمت،
والوقت كالسيف يقطعنا عن أيامنا،
عن أحلامنا المرهقة... كيف هرمت،
كل ما كان من الصور والذكريات...
كيف نصير وراء الزمن
والحكايات المحبوسة
في أعماق الروح كالشجن،
كيف تصير الكلمات كالوطن،
ملاذنا الأخير بين الظلال،
كل ما أردت أخا صديقا
صديقا إنسان،
أي إدمان لكل ما لا يمضي
ألا قاتلي هذا الإدمان...

***

إلام يسعى إنساننا
لا يرغب أن يمارس إنسانيته
أن يكون إنسانا...!!؟
حتام ندعي إنسانية
ونحن مذ وجدنا
كنا ولا نزل فعلاً متعدياً
لا لازماً...!!؟
علام نذهب استخفافا
غير مبالين بقضايانا
وحكامنا منايانا
نهوى الحطام، نكسر مرايانا
دون منانا
لا نرى بائسا كسيرا وحرمانا
وبين ظهرانينا
أقمنا ورفعنا شيطاناً وسلطاناً وسجاناً
ألا يا معشر الإنس تقولون ولا تفعلون
تحبرون نصوصاً زعمتموها من رب العلا
والسماء آلت لكم للبيع والشراء،
سوق نخاسة لحضارة البغاء،
غنما علينا، قطع أرزاق ورقاب، ورهاباً،
ألا يا أساطين العهر والكفر
لقد ضجرنا من إخوان وسلف،
من خلف وشقاق،
من جهاد الحور والعين نضبت وعمت،
لرسول يدعونا لغداء وعشاء،
من نفاق عرب الردة
وقد أقاموا علينا الحد،
من عبيد واسياد،
من أنفسنا، من أبانا
ونحن اليتامى على موائد اللئام،
وأرض الجهاد شآم
دون فلسطيننا يا معشر العرب،
ألا تظلوا تسجدون لرب الدرهم والدينار،
لأصنام العم سام،
ألا ويحكم مكركم والله خير الماكرين،
أي بشر نحن، أي إنسان...!!؟

خواطر وآراء

المحامي ميخائيل عون

-1-

الويل لشعب جماهيره تنظر فلا ترى.. وإذا رأت فلا تفهم ولا تعي...
التعصّب الطائفي يمحو قلوبها ويصخر دماغها...

***

لعنة الشعب تنصبّ على رؤوس الجماهير إذا صارت بركاناً بلا حمم.. ونهراً بلا طوفان...!!

***

لا ثورة بدون وضع ثوري.. هكذا قال لينين.
ولكن لن يكون الوضع ثورياً طالما وباء التعصّب يسيطر على القلوب والرؤوس....!!
إن الوعي الطبقي شرط أساسي لتطوّر الصراع الطبقي.. الذي يحتّم هدم القديم وبناء الجديد...!!

***

أيها الأدباء.. أهل القلم. إجعلوا أقلامكم لسان الحقيقة.. وهتاف الحرية في مواكب الأحرار...!!
واحذروا أن يجعلكم التاريخ طووايس المزابل في الجغرافيا...

-2-

جواهر العقول.. في مفكرتي..
في 30 آذار 2014 كان عليّ أن أكتب ما أرى كتابته الآن منذ أربعة أعوام.. في كتاب: جواهر العقول للدكتورة «وصال حجقة».. وأبادر الآن إلى القول إن هذا الكتاب، هو ينبوع أمثال شخصية وحكَم وخواطر، من التراث الشعبي لعدد كبير من الشعوب. وحقاً كما قالت مؤلفة هذا الكتاب:
«بالحكمة وحدها نستطيع أن نكون على مستوى ما تقدمه لنا الحياة»..
«ربما لن تجعلنا الحكمة أكثر سعادة لكنها سوف تجعلنا أكثر قناعة»...

***

من الواضح أن مؤلفة هذا الكتاب قد قامت بعمل كبير يعجز عن الإتيان بمثله فحول الرجال، فهو وثيقة فكرية حضارية.. تاريخية..
بل هو مدرسة فيها الحكَم المنيرة.. والأمثال الشعبية.. وإليك بعض الأمثال:

- ليس للحقيقة إلاّ لون واحد. أما الكذب فله عدة ألوان.
(مثل دانمركي)
- أن ترى مرة خير من أن تسمع ألف مرة.
(مثل روسي)
- إذا هممت أن تكون مع نوح فلا تخف من الطوفان.
(مثل فارسي)
- طالما القطيع متّحد فسوف يبقى الذئب جائعاً.
(مثل أرمني)
- إحذر دائماً من المرأة والأفعى، والنار والسلطان.
(مثل نيبالي)
- من حذّرك كمن بشّرك.
(الإمام علي)
- إحذر التيس من أمامه، والحصان من ورائه. والشرير من جميع الجهات.
(مثل جورجي)
- السلاح الذي تحتاجه مرة، يجب أن تحمله دائماً.
(مثل روسي)
- الملكية والسلطة والثروة هي جرائم في ظل حكومة غير عادلة.
- البرد هو الذي علّم الفقير سرقة الحطب.
(مثل مغربي)
- المياه تعلّمنا البكاء، أما الخمرة فتعلّمنا الغناء.
(مثل روسي)
- أسوأ العبوديات، عبودية الخوف.
(برنارد شو)

***

وبعد، لا بدّ من الاشارة إلى أن أقوال وحكَم الإمام علي هي الأكثر تردداً في الكتاب.. فهي أقوال حكيم هو إمام الحكماء... وحكيم الأئمّة...!!

***

البلبل يستقبل طلوع الفجر بالتغريد، والديك بالصياح والحمار بالنهيق.. والأفعى بالفحيح والإنسان بالمزيد من المطالب.. لكن أفضل المطالب الإصابة بالخرَف إذا تقدّم به العمر في المزيد من السنين...!!

الحصاد في حولا

بعدسة: عزيز طاهر